الأمم المتحدة

A/78/155

الجمعية العامة

Distr.: General
11 July 2023
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون

البند 73 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال

مذكرة من الأمين العام

يتشرّف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، المقدَّم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 4/17 و 15/44.

* A/78/150.

23-13543 (A) 220823 290823

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال

القطاع الاستخراجي والانتقال العادل وحقوق الإنسان

موجز

في هذا التقرير، ينظر الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال في أفضل سبل قيام الدول والمؤسسات التجارية والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين في القطاع الاستخراجي بتصميم وتنفيذ برامج انتقالية في مجال الطاقة، تتسم بالعدالة والشمول وتقوم على حقوق الإنسان، تمشيا مع المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ومنذ اعتماد اتفاق باريس في عام 2015، أعلن عدد متزايد من أصحاب المصلحة في القطاع الاستخراجي في جميع أنحاء العالم التزامات وخططا لتنفيذ برامج انتقالية في مجال الطاقة، أو يعكفون حاليا على إعداد تلك الالتزامات والخطط. ومع ذلك، فقد ظهرت شواغل بشأن إمكانية أن يؤدي بها تصميم وتنفيذ هذه البرامج، ولا سيما مصادر الحصول على المعادن الأساسية للانتقال، إلى زيادة تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالقطاع الاستخراجي. ويهدف التقرير إلى تقديم رؤى ثاقبة بشأن التحديات الراهنة، فضلا عن الممارسات الإيجابية الناشئة في هذا السياق، وإلى اقتراح مسار عمل لضمان توافق جميع البرامج الانتقالية في مجال الطاقة الحالية والمقبلة مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك المبادئ التوجيهية. وتحقيقا لهذه الغاية، يقدم التقرير توصيات عملية المنحى إلى الدول ومؤسسات الأعمال التجارية وأصحاب المصلحة الآخرين.

أولا - مقدمة

ألف - السياق

1 - في هذا التقرير، يستكشف الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال آثار البرامج الانتقالية في مجال الطاقة الجاري تنفيذها في القطاعات الاستخراجية في جميع أنحاء العالم على حقوق الإنسان. وينظر الفريق العامل في أفضل سبل قيام الدول والمؤسسات التجارية وأصحاب المصلحة الآخرين في القطاع الاستخراجي بتصميم وتنفيذ برامج انتقالية في مجال الطاقة، بحيث تتسم بالعدالة والشمول وتقوم على حقوق الإنسان، تمشيا مع المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

2 - ولعدة قرون، ظل استخراج الموارد الطبيعية وتنميتها واستخدامها في صميم الاقتصاد العالمي[1]. ولسنوات عديدة، اعتمدت اقتصادات عدة دول اعتمادا حاسما على تنمية الموارد الاستخراجية واستخدامها. وقد عملت هذه الموارد كمحفز في توفير إمكانية الحصول على الطاقة اللازمة للحفاظ على النمو الاجتماعي والاقتصادي. بيد أن الدراسات العلمية، بما فيها تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، أكدت على مدى العقود الماضية الحاجة الملحة إلى الابتعاد عن مصادر الطاقة الكثيفة الكربون.

3 - واستجابة لحالة الطوارئ المناخية، أعلن عدد متزايد من أصحاب المصلحة في القطاع الاستخراجي عن خطط للوصول بصافي انبعاثات الكربون إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050 أو قبل ذلك، أو يقومون حاليا بتطوير مثل هذه الخطط[2]. وبالفعل، فقد أدى الانتقال في مجال الطاقة الذي تلا ذلك إلى درجة من تصفية الاستثمار في الوقود الأحفوري، وهو ما يعرف باسم "الانتقال خروجاً"، وإلى الاستثمار في مشاريع خفض انبعاثات الكربون، ولا سيما تلك المتعلقة بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والطاقة الكهرمائية، وأنظمة تخزين البطاريات، والهيدروجين الخفيض الكربون، والبنية التحتية للطاقة، وهو ما يعرف باسم "الانتقال دخولاً". وبالتالي فإن نظام الطاقة العالمي يمر بمرحلة انتقالية بالغة الأهمية وسريعة التطور إلى مصادر الطاقة الخفيضة الكربون. وهناك حاجة ماسة إلى الانتقال في مجال الطاقة لتجنب وتقليل الأضرار الكارثية التي تطال حقوق الإنسان المتصلة بتغير المناخ. وتشكل حالة الطوارئ المناخية العالمية تهديدا عميقا لحقوق الإنسان، حيث تؤثر على كل جانب من جوانب حياة الناس.

4 - وعلى الرغم من الحاجة إلى هذه الجهود، فقد ارتبطت برامج الانتقال في مجال الطاقة بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، مثل الاستيلاء على الأراضي، والنزوح القسري، والرق المعاصر، والتمييز، والتلوث البيئي، من بين انتهاكات أخرى، أو أسهمت في حدوث هذه الانتهاكات. وعلى سبيل المثال، تظهر التقارير الأخيرة أن أكثر من مليون طفل في جميع أنحاء العالم يجبرون على العمل في مناجم الكوبالت والكولتان

---

(1) يَعتبر الفريق العامل أن القطاع الاستخراجي يتألف من أشخاص ومؤسسات أعمال ومؤسسات مالية ومنظمات تجارية وشركات مملوكة للدولة، تشارك في إنتاج النفط والغاز والمعادن الصلبة والمعادن الأرضية النادرة وتجهيزها وتوزيعها وبيعها، مع سلسلة قيمة تشمل الإنتاج (المراحل الأولية) والشبكات (المراحل الوسطى) والبيع بالتجزئة (المراحل النهائية).

(2) يقر الفريق العامل بأن برامج الوصول بصافي الانبعاثات إلى مستوى الصفر، التي تهدف إلى إزالة غازات الدفيئة التي تسبب تغير المناخ أو خفضها إلى ما يقرب من الصفر قدر الإمكان، قد لا تكون وحدها كافية لوقف حالة الطوارئ المناخية ويمكن أن تقوض بشكل خطير الحق في بيئة صحية، لا سيما عند التعسف في استخدام صكوك موازنة الكربون أو إساءة استخدامها. ويشدد الفريق العامل على أنه، تمشيا مع المسؤوليات والواجبات في مجال حقوق الإنسان، لا ينبغي إطلاق انبعاثات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي في المقام الأول (ويشار إلى ذلك أيضا باسم الخلو من الكربون)، ولا سيما في الدول المتقدمة.

الخطرة، وهما معدنان أساسيان لازمان لتصنيع بطاريات السيارات الكهربائية والبنية التحتية للطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرهما من أشكال الطاقة المتجددة[3].

5 - ومع زيادة حجم وطموح سياسات ومشاريع الطاقة النظيفة، من المتوقع أن يزداد الطلب العالمي على المعادن الأساسية للانتقال، ولا سيما النحاس والليثيوم والنيكل والمنغنيز والكوبالت والغرافيت وصخور الفوسفات والزنك والمعادن الأرضية النادرة وغيرها من المواد، مثل البلسا والرمل والركام، بخمسة أضعاف[4]. وقد يؤدي هذا الارتفاع الكبير في الطلب إلى تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في بلدان الجنوب، التي تعد موطنا لإمدادات كبيرة من هذه المواد.

6 - وبالمثل، تشير الدراسات إلى أن الانتقال في مجال الطاقة يمكن أن يؤدي إلى فقدان الوظائف وانخفاض الفرص الاقتصادية للعاملين في القطاعات كثيفة الانبعاثات، مع خلق المزيد من فرص العمل في قطاع الطاقة النظيفة[5]. وفي الوقت نفسه، فإن التحديات المالية الناجمة عن تصفية الاستثمار في الوقود الأحفوري نتيجة لبرامج الانتقال في مجال الطاقة ترتبط بالفعل بتصاعد الافتقار إلى الطاقة في أجزاء كثيرة من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية[6].

7 - وتثير الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للانتقال وآثارها على طائفة واسعة من حقوق الإنسان مسائل أساسية تتعلق بالقانون والسياسات والممارسات. ولعدة عقود، فإن القوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاق باريس، والاتفاق الإقليمي بشأن الحصول على المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو)، وقرار الجمعية العامة 300/76 بشأن حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، والمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، قد شددت جميعا على ضرورة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها واحترامها وإعمالها. وعلى سبيل المثال، تنص ديباجة اتفاق باريس على أنه ينبغي لجميع الأطراف وأصحاب المصلحة، في جميع الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ، أن "تحترم وتعزز وتراعي ما يقع على كل منها من التزامات متعلقة بحقوق الإنسان". ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات في حماية حقوق الإنسان في تصميم وتمويل وتنفيذ السياسات والبرامج الانتقالية في مجال الطاقة في القطاع الاستخراجي في جميع أنحاء العالم.

8 - ولا يمكن للانتقال في مجال الطاقة أن يكرر أو يخلق أشكالا جديدة من انتهاكات حقوق الإنسان والبيئة، بما في ذلك الفساد ومخاطر النزاع. ويجب أن يكون نهج الانتقال في مجال الطاقة متسقا مع

---

(3) انظر www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---asia/---ro-bangkok/---ilo-manila/documents/publication/wcms_720743.pdf.

(4) انظر https://pubdocs.worldbank.org/en/961711588875536384/pdf/Minerals-for-Climate-Action-The-Mineral-Intensity-of-the-Clean-Energy-Transition.pdf.

(5) انظر www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---americas/---ro-lima/documents/publication/wcms_752069.pdf.

(6) انظر www.thenational.scot/news/23124775.report-political-instability-biggest-threat-net-zero-transition/ و https://african.business/2021/10/energy-resources/africa-must-not-be-the-wests-sacrificial-lamb-for-net-zero-at-cop26/ و https://african.business/2021/10/energy-resources/africas-complex-road-to-net-zero/.

التزامات الدول وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك إعمال الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وكذلك مع الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه واتفاق باريس، الذي تلتزم الدول بموجبه بالحد من ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية إلى أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، مع السعي جاهدة إلى حصر هذا الارتفاع في حدود لا تتجاوز 1,5 درجة مئوية[7].

9 - ومن ثم تثار مسألة كيفية تحقيق انتقال عادل في القطاع الاستخراجي. ويشير مصطلح "الانتقال العادل" في هذا التقرير إلى الانتقال إلى اقتصاد أخضر خال من الكربون على نحو يتسم بالعدالة وشمول الجميع، ويخلق فرص عمل لائقة، ويدعم حقوق الإنسان للمجتمعات المتضررة، ولا سيما الشعوب الأصلية والسكان المتضررين من الافتقار إلى الطاقة، من خلال الحوار الاجتماعي والمشاركة الهادفة، لا سيما في صنع القرار بشأن استخدام الأراضي والموارد الطبيعية[8]. ومن الأمور الحاسمة لتحقيق هذا الهدف الاعتراف بالآثار المتباينة على حقوق الإنسان التي تعاني منها المجتمعات والأفراد الذين يعيشون أوضاعا هشة، وذلك لمنع تلك الآثار الضارة بحقوق الإنسان ومعالجتها وعدم ترك أحد خلف الركب. ويجب أن يعترف الانتقال العادل أيضا بحقيقة أن الأشخاص الذين يحتمل أن يتأثروا سلبا بالانتقال خروجاً قد لا يكونون نفس أولئك الذين يستفيدون من الانتقال دخولاً.

باء - الأهداف

10 - يبحث الفريق العامل، في هذا التقرير، الكيفية التي يمكن بها لأصحاب المصلحة في القطاع الاستخراجي أن يضعوا وينفذوا برامج انتقالية في مجال الطاقة، تتسم بكونها متوافقة مع حقوق الإنسان على ضوء هذه الخلفية. وكجزء من واجب الدولة في حماية الأفراد والمجتمعات من انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بأنشطة المؤسسات التجارية، على النحو المنصوص عليه في الركيزة الأولى من المبادئ التوجيهية، يدرس الفريق العامل المتطلبات التنظيمية والسياساتية اللازمة لضمان الاتساق في تعزيز احترام المؤسسات التجارية لحقوق الإنسان ومساءلة الشركات في القطاع الاستخراجي. وفي إطار الركيزة الثانية من المبادئ التوجيهية، التي تنطبق على أنشطة وعمليات مؤسسات الأعمال في القطاع الاستخراجي، يتضمن التقرير تحليلا للكيفية التي يمكن بها للمؤسسات التجارية، ولا سيما تلك العاملة في القطاع الاستخراجي، أن تدمج بشكل أفضل اعتبارات حقوق الإنسان، بما في ذلك بذل العناية الواجبة في مجالي حقوق الإنسان والبيئة، في البرامج الانتقالية الجاري تنفيذها في مجال الطاقة. ويُقيِّم الفريق العامل إمكانات الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية الجارية بشأن الانتقال في مجال الطاقة لإدماج وإبراز إتاحة سبل الانتصاف للمجتمعات والأفراد المتضررين من المشاريع الانتقالية في مجال الطاقة. وينظر الفريق العامل أيضا في كيفية تحسين الأحكام والأطر القائمة لتسوية المنازعات في القطاع الاستخراجي لمعالجة الشكاوى من انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالأنشطة الاستخراجية والمشاريع الانتقالية في مجال الطاقة، من أجل الحيلولة، على أقل تقدير، دون تقييد سبل الانتصاف المتاحة لأصحاب الحقوق المتضررين.

---

(7) اتفاق باريس هو معاهدة دولية ملزمة قانونا بشأن تغير المناخ. وهو متاح على الرابط التالي: https://unfccc.int/sites/default/files/english_paris_agreement.pdf.

(8) انظر www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@ed_emp/@emp_ent/documents/publication/wcms_432859.pdf و www.ilo.org/global/topics/green-jobs/WCMS_824102/lang--en/index.htm.

جيم - المنهجية

11 - يستند هذا التقرير إلى العمل الذي اضطلع به سابقا الفريق العامل، والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، والمنظمات والآليات الأخرى، مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العمل الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجلس الأمن، من خلال معالجة الأبعاد المختلفة للتفاعل بين تغير المناخ والانتقال في مجال الطاقة وحقوق الإنسان[9]. وبالإضافة إلى البحوث المكتبية، يعتمد التقرير على المدخلات الواردة من أصحاب المصلحة استجابة لدعوة إلى تقديم مساهمات، وللمشاورات التي نظمت بشأن هذا الموضوع مع المؤسسات الشريكة[10]. وتستند الممارسات المبرزة في الفرع الثالث إلى حد كبير إلى المعلومات الواردة من المشاورات والمساهمات.

دال - النطاق والحدود

12 - يركز هذا التقرير على آثار القطاع الاستخراجي على حقوق الإنسان في سياق البرامج الانتقالية في مجال الطاقة. وتخرج الآثار العامة للأنشطة الاستخراجية على حقوق الإنسان عن نطاق هذا التقرير. ومع ذلك، فإن الدول قد تسترشد بالتقرير لدمج وتعزيز السلوك التجاري القائم على حقوق الإنسان والمسؤول على امتداد سلسلة القيمة للقطاع الاستخراجي بأكملها. ويشير مصطلح "البرامج الانتقالية في مجال الطاقة" في التقرير إلى الأنشطة والمبادرات والسياسات والمشاريع والاستثمارات في القطاع الاستخراجي التي تهدف إلى النهوض باقتصاد خال من الكربون. وقد يشمل ذلك الاستثمارات في مشاريع خفض الانبعاثات وإزالة الكربون، وتوريد المعادن الأساسية للانتقال وشرائها، والإبلاغ عن إجراءات الاستدامة المتصلة بالمناخ. ويتناول التقرير آثار البرامج الانتقالية في مجال الطاقة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

ثانيا - الشواغل المتعلقة بالبرامج الانتقالية في مجال الطاقة في القطاع الاستخراجي

13 - يتطلب النهوض بالانتقال العادل في القطاع الاستخراجي التوزيع العادل والمنصف لفوائد وأعباء البرامج الانتقالية في مجال الطاقة ودمج معايير حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالمشاركة الهادفة والمتساوية، وإتاحة سبل الانتصاف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، عبر سلسلة قيمة القطاع الاستخراجي بأكملها. وتعترف الدول بشكل متزايد بالدعوة إلى انتقال عادل. ويدرك العديد من المؤسسات التجارية ورابطات الأعمال التجارية أيضا أن القطاع الخاص يستفيد من وضوح السياسات والقواعد التنظيمية والاتساق والقدرة على التنبؤ فيما يتعلق بكيفية تصميم البرامج الانتقالية في مجال الطاقة وتنفيذها والإبلاغ عنها. وعلاوة على ذلك، تسلط المنظمات الدولية الضوء بشكل متزايد على دور القطاع الخاص في الانتقال العادل. فعلى سبيل المثال، يتمثل أحد التحديثات الرئيسية للمبادئ التوجيهية المنقحة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن *السلوك التجاري المسؤول للمؤسسات المتعددة الجنسيات* في أنه ينبغي

(9) انظر قرار مجلس الأمن 1952 (2010) والوثائق A/77/226 و A/HRC/31/52 و A/HRC/24/41 و A/HRC/21/4؛ و www.unpri.org/download?ac=1655.

(10) انظر www.ohchr.org/en/calls-for-input/2023/call-inputs-extractive-sector-just-transition-and-human-rights.

للمؤسسات أن تتماشى مع الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن تغير المناخ والتنوع البيولوجي، وقد اعتمد مؤتمر العمل الدولي قرارا بشأن الانتقال العادل[11].

14 - بيد أن تصميم وتنفيذ البرامج الانتقالية في مجال الطاقة لا يزال يشوبهما إلى حد كبير اختلال التوازن والتجزؤ وعدم الاتساق، مما يؤدي إلى سلوك تجاري غير مسؤول. ويبين مثالان توضيحيان الاختلال المتأصل في البرامج الانتقالية في مجال الطاقة الحالية. والمثال الأول هو تأثير البرامج الانتقالية في مجال الطاقة على إيرادات الدولة في ضوء زيادة وقف تمويل المشاريع الاستخراجية غير المتجددة على الصعيد العالمي[12]. وعلى الرغم من أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يسلم بأن لكل دولة سلطة اتخاذ القرارات فيما يتعلق باستخدام الموارد الطبيعية داخل أراضيها ومراقبتها والتصرف فيها[13]، فإن البرامج الانتقالية في مجال الطاقة قد تؤثر على قدرة الدول، ولا سيما الدول الغنية بالموارد ولكن الفقيرة في الطاقة، على استخدام مواردها الطبيعية والتصرف فيها بحرية لتعزيز توفير البنية التحتية للمياه والطاقة والغذاء. والمثال الثاني هو أن معظم الاتفاقات الاستخراجية الطويلة الأجل تمنح المستثمرين حقوقا تعاقدية غير متوازنة ولكنها قابلة للإنفاذ قانونا، مما قد يحد من قدرة الدول على النهوض بالانتقال في مجال الطاقة أو الاستجابة لآثاره على حقوق الإنسان[14]. فعلى سبيل المثال، يمكن للأحكام المتصلة بالاستقرار الواردة في العقود الاستخراجية أن تحد من قدرة الدول على تحديث القوانين أو العقود القائمة. ومثل هذه المخاطر التعاقدية في الاتفاقات الاستخراجية طويلة الأجل المتعلقة بالانتقال في مجال الطاقة تثير بالفعل موجات جديدة من المنازعات[15]. وعلاوة على ذلك، أدت آليات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في اتفاقات الاستثمار إلى زيادة المطالبات ضد بعض الدول نتيجة لجهودها الرامية إلى تحقيق انتقال عادل[16]. ومع ازدياد عدد سياسات وتشريعات الانتقال في مجال الطاقة التي تحد من الاستثمار في مشاريع الموارد غير المتجددة، قد يعتمد

---

(11) انظر www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_885375.pdf.

(12) انظر www.euronews.com/green/2021/08/12/the-end-of-fossil-fuels-which-countries-have-banned-exploration-and-extraction و www.reuters.com/business/sustainable-business/bnp-paribas-will-no-longer-provide-financing-development-new-oil-gas-fields-2023-05-11/.

(13) هذه هي فكرة السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية، التي ظلت لعدة عقود حجر الأساس للقانون الدولي لحقوق الإنسان. انظر قرارات الجمعية العامة 523 (د-6) و 626 (د-7) و 135/37 و 173/36 و 110/35 و 136/34 و 161/32، والقرارات 186/31 و 3336 (د-29) و 3175 (د-28) و 3005 (د-27).

(14) انظر https://resourcegovernance.org/analysis-tools/publications/tying-their-hands-how-petroleum-contract-terms-may-limit-gov-climate-policy-flexibility.

(15) [المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، *شركة ويستمورلاند القابضة للتعدين ضد كندا*] International Centre for Settlement of Investment Disputes, *Westmoreland Mining Holdings v. Canada*, Case No. UNCT/20/3؛ و[المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، *شركة RWE AG and RWE Eemshaven Holding II BV ضد مملكة هولندا*] International Centre for Settlement of Investment Disputes, *RWE AG and RWE Eemshaven Holding II BV v. Kingdom of the Netherlands*, Case No. ARB/21/4؛ وانظر أيضاً www.iisd.org/articles/insight/how-energy-charter-treaty-could-have-costly-consequences-governments-and-climate.

(16) انظر www.iisd.org/itn/en/2019/06/27/spains-renewable-energy-saga-lessons-for-international-investment-law-and-sustainable-development-isabella-reynoso/.

المستثمرون على الأحكام المتصلة بالاستقرار وتسوية المنازعات لبدء إجراءات تحكيم ضد الدول بسبب انتهاك مزعوم لشروط العقود الاستخراجية واتفاقات الاستثمار الطويلة الأجل.

15 - وينبع من هذا الاختلال المستوى المتزايد من التجزؤ في تصميم وتنفيذ البرامج الانتقالية في مجال الطاقة. وبينما يعلن العديد من أصحاب المصلحة عن برامج انتقالية في مجال الطاقة، فإن الاعتراف بأبعاد حقوق الإنسان أو ذكرها على وجه التحديد لا يزال غائبا إلى حد كبير. ويخضع كلٌ من حقوق الإنسان وتغير المناخ في العديد من الدول لمجموعتين منفصلتين من القوانين والقواعد والمؤسسات. وبالمثل، وعلى الصعيد الدولي، فإن انعدام التنسيق والتعاون والتكامل المنهجي من جانب مختلف أصحاب المصلحة في تصميم وتنفيذ البرامج الانتقالية في مجال الطاقة يحدث آثارا ضارة بحقوق الإنسان في القطاع الاستخراجي، ولا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة، مثل النساء والشعوب الأصلية. فعلى سبيل المثال، في حين أن البرامج الانتقالية في مجال الطاقة قد تهدف إلى توفير فرص اقتصادية جديدة في قطاعات الطاقة المتجددة، فإنها قد لا تنظر بالضرورة في أنماط الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي الموجودة من قبل، والتي كثيرا ما ترتبط بانتهاكات حقوق الإنسان في القطاع الاستخراجي. ويمكن لهذه العوامل أن تجعل من الصعب جدا على المهمشين من الأفراد والجماعات أن يستفيدوا من هذه الفرص الاقتصادية، أو تأمين تكنولوجيات الطاقة المتجددة، أو الحصول على تمويل لإنشاء مشاريع للطاقة المتجددة[17].

16 - ويؤدي التجزؤ التنظيمي والمؤسسي إلى عدم الاتساق في تنفيذ البرامج الانتقالية في مجال الطاقة. ونتيجة لعدم وجود أنظمة واضحة وصريحة بشأن مسؤوليات المؤسسات التجارية والمستثمرين في القطاع الاستخراجي في مجال حقوق الإنسان في سياق البرامج الانتقالية في مجال الطاقة، يستمر انتشار المعايير والمبادئ التوجيهية والأطر غير المتسقة للانتقال في مجال الطاقة[18]. ومن الأمثلة على ذلك الافتقار إلى معايير متسقة بشأن الإبلاغ عن صافي الانبعاثات الصفري، حيث أدى ذلك إلى انتشار واسع النطاق للتقارير الخادعة أو غير الواضحة أو غير المدعومة بأدلة كافية حول حجم ونطاق تنفيذ برامج صافي الانبعاثات الصفري، وهو ما يعرف أيضا باسم التمويه الأخضر. ففي آذار/مارس 2023، على سبيل المثال، أثار مسح على الإنترنت أجرته اللجنة الأسترالية للمنافسة وحماية المستهلك وشمل جميع القطاعات القلق من أن حوالي 57 في المائة من الادعاءات المتعلقة بالبيئة وبصافي الانبعاثات الصفري المقدمة من جانب المؤسسات التجارية قد تمثل تمويهاً أخضرَ[19]. وبالمثل، وجدت دراسة أجرتها المفوضية الأوروبية، شملت أيضا جميع القطاعات، أن 53,3 في المائة من الادعاءات البيئية المقدمة من جانب المؤسسات التجارية في الاتحاد الأوروبي "تقدم معلومات غامضة أو مضللة أو لا أساس لها من الصحة"[20].

---

(17) Elisabeta Smaranda Olarinde and Hilary Okoeguale, "Energy transition and the role of women: advancing gender-aware transition in the natural gas industry", in *The Palgrave Handbook of Natural Gas and Global Energy Transitions*, Damilola S. Olawuyi and Eduardo G. Pereira, eds. (Cham, Switzerland, Palgrave Macmillan, 2022).

(18) انظر www.sei.org/perspectives/regulating-net-zero-pledges/.

(19) انظر www.accc.gov.au/media-release/accc-greenwashing-internet-sweep-unearths-widespread-concerning-claims.

(20) انظر https://environment.ec.europa.eu/topics/circular-economy/green-claims_en.

كما لا يزال استخدام العلامات أو الشعارات المضللة المتعلقة بالبيئة أو بالاستدامة على المنتجات منتشرا في القطاع الاستخراجي، وقد شكَّل هذا الاستخدام موضوعاً لدعاوى قضائية أقيمت مؤخراً ضد التمويه الأخضر.

17 - وإدراكا لهذا الافتقار إلى معايير تنظيمية واضحة وشفافة وشاملة بشأن الانتقال في مجال الطاقة، أنشأ الأمين العام فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتزامات الكيانات غير الحكومية المتعلقة بصافي الانبعاثات الصفري من أجل "وضع معايير أقوى وأوضح للتعهدات المتعلقة بصافي الانبعاثات الصفري" و "تسريع تنفيذها"[21]. وبالمثل، استحدث عدد من الدول تشريعات تفرض جزاءات وغرامات على المؤسسات التجارية التي ترد منها ادعاءات بيئية مضللة[22].

18 - وعلاوة على ذلك، فإن الحماية غير المتكافئة التي توفرها الاتفاقات الاستخراجية والافتقار إلى إطار تنظيمي واضح وشامل وقائم على حقوق الإنسان بشأن الانتقال في مجال الطاقة يشكلان حافزا للجهات العاملة في القطاع الاستخراجي والمستثمرين فيه لكي يركزوا على حماية استثماراتهم وليتغاضوا عن مسؤولياتهم في مجال حقوق الإنسان. ويؤدي عدم الإشارة صراحة، في بعض الحالات، إلى التزام المستثمرين بمراعاة ومعالجة أي آثار بيئية واجتماعية واقتصادية سلبية للبرامج الانتقالية في مجال الطاقة ، إلى الموافقة على العديد من هذه البرامج وتنفيذها بغض النظر عن آثارها المتصلة بحقوق الإنسان على الناس والبيئة. وفي كثير من الحالات، تؤدي العراقيل التي تمنع المجتمعات المتضررة من التماس سبل الانتصاف ضد الجهات العاملة في القطاع الاستخراجي وشركائها التجاريين إزاء انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالانتقال في مجال الطاقة إلى تفاقم السلوك التجاري غير المسؤول في سياق الانتقال في مجال الطاقة.

19 - وعلى الرغم من الالتزام المتزايد من جانب أصحاب المصلحة بتمويل البرامج الانتقالية في مجال الطاقة في القطاع الاستخراجي، لم يحرز تقدم يذكر في توفير الأطر التنظيمية والإدارية المقابلة اللازمة للنهوض بعملية انتقال عادلة. ومن بين العراقيل الرئيسية التي يجب معالجتها على وجه الاستعجال، حدد الفريق العامل ما يلي: الفجوات التنظيمية؛ وعدم المشاركة الهادفة للمجتمعات المتضررة؛ وعدم الحصول على المعلومات، بما في ذلك شفافية البيانات؛ وعدم إتاحة سبل انتصاف فعالة للضحايا.

ألف - الفجوات التنظيمية

20 - مع استمرار الدول في وضع الإطار القانوني الدولي بشأن تغير المناخ، هناك حاجة ملحة إلى خريطة طريق واضحة للانتقال العادل، تأخذ في الاعتبار قدرات الدول وظروفها واحتياجاتها، من أجل النهوض بالانتقال في مجال الطاقة واستخدامه لتحقيق منافع في الاقتصاد وحقوق الإنسان. وهناك حاجة ماسة إلى مزيج من الأدوات المالية والتنظيمية وأدوات التكنولوجيا النظيفة لمساعدة الدول المعتمدة على الموارد في انتقالها في مجال الطاقة.

---

(21) انظر www.un.org/en/climatechange/high-level-expert-group.

(22) انظر https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52023PC0166 و www.federalreserve.gov/boarddocs/supmanual/cch/200806/ftca.pdf و www.ftc.gov/system/files/ftc_gov/pdf/GreenGuides-FRN-11-5-22.pdf. وانظر أيضا www.gov.uk/government/publications/green-claims-code-making-environmental-claims/environmental-claims-on-goods-and-services، والغرض منها هو "مساعدة المؤسسات التجارية على فهم التزاماتها الحالية بموجب قانون حماية المستهلك والامتثال لها عند تقديم مطالبات بيئية".

21 - وعلى الرغم من العدد المتزايد من دعاوى التحكيم الدولية المرفوعة ضد الدول من قبل شركات القطاع الاستخراجي للطعن في التدابير التي تهدف إلى التخفيف من تغير المناخ أو معالجة آثار الانتقال في مجال الطاقة على حقوق الإنسان، تظهر العقود الاستخراجية المبرمة مؤخراً، وكذلك التشريعات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، أن الدول لم تحول سياساتها بعد لمعالجة الأحكام الواردة في العقود الاستخراجية التي قد تعيق الانتقال العادل[23]. وتشير دراسات أجريت مؤخراً إلى أن العديد من الأحكام التقييدية المتصلة بالاستقرار لا تزال قائمة، حتى في العقود التي تم التفاوض عليها بعد اعتماد اتفاق باريس في عام 2015. وعلاوة على ذلك، لا تتضمن العديد من الاتفاقيات الاستخراجية أحكاما تفرض المسؤوليات المتصلة بحقوق الإنسان على المستثمرين، بما في ذلك الاتفاقات المبرمة منذ عام 2015.

22 - وبالمثل، فبينما يتم تقديم المزيد والمزيد من التعهدات والالتزامات المتعلقة بالانتقال في مجال الطاقة في جميع أنحاء العالم، لا يزال يتعين على العديد من الدول سن قوانين محددة لتحقيق تلك الأهداف بطريقة عادلة وقائمة على حقوق الإنسان. وتسهم هذه الثغرة التنظيمية في استمرار إهمال اعتبارات حقوق الإنسان في استغلال المعادن الأساسية للانتقال وإنتاجها وتوزيعها، وكذلك في تنفيذ البرامج الانتقالية في مجال الطاقة في القطاع الاستخراجي. وتتحمل المؤسسات التجارية المسؤولية عن احترام حقوق الإنسان بغض النظر عن الأطر التنظيمية القائمة وإرادة الدول أو قدرتها على الوفاء بواجباتها في مجال حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن غياب قوانين واضحة وشاملة تعالج الأضرار التي تطال حقوق الإنسان المتعلقة بتغير المناخ يمكن أن يحد من الصياغة المتسقة للإجراءات التي ينبغي للمؤسسات التجارية وأصحاب المصلحة الآخرين في القطاع الاستخراجي اتخاذها لاحترام حقوق الإنسان في سياق الانتقال في مجال الطاقة.

23 - ولا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية التشريعات والأنظمة المحلية، تمشيا مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، في النهوض بانتقال عادل. ويمكن للإطار القانوني الواضح بشأن تغير المناخ أن يوفر أساسا قانونيا لإدماج اعتبارات حقوق الإنسان في الترخيص للأنشطة الاستخراجية والموافقة عليها، بما في ذلك برامج صافي الانبعاثات الصفري والبرامج الانتقالية في مجال الطاقة، وأن يفرض التزاما على الدول للقيام بذلك. ويمكن أن توفر التشريعات المناخية أيضا وضوحا بشأن المعايير والتدابير الرئيسية للانتقال في مجال الطاقة وبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، التي يجب على المرخص لهم في القطاع الاستخراجي الامتثال لها في مرحلة تصميم المشروع والموافقة عليه. وهذه أسئلة يجب طرحها بعناية في الأطر القانونية الوطنية المتعلقة بالانتقال في مجال الطاقة.

باء - الحصول على المعلومات

24 - حتى عندما تحدد معايير حقوق الإنسان والمشاركة العامة في السياسات والبرامج الانتقالية في مجال الطاقة، فإن الافتقار إلى بيانات ومعلومات إحصائية موثوقة وشفافة يسهل الحصول عليها بشأن مستوى الامتثال يظل يشكل عائقا حاسما أمام الانتقال العادل. وفي كثير من الحالات، لا تستطيع المجتمعات ببساطة أن تحصل على هذه المعلومات.

(23) انظر https://resourcegovernance.org/analysis-tools/publications/tying-their-hands-how-petroleum-contract-terms-may-limit-gov-climate-policy-flexibility.

25 - وكثيرا ما تقترن العقبات التي تعترض الحصول على المعلومات بالافتقار إلى شروط قانونية واضحة بشأن شفافية الإبلاغ عن البرامج الانتقالية في مجال الطاقة والتحقق منها. وهذا الافتقار إلى الوضوح يترك مجالا للمعلومات المضللة المتعمدة والتمويه الأخضر، بينما يظل الافتقار إلى الدقة والاتساق في معايير الإبلاغ يحد من موثوقية التقارير عن الانتقال في مجال الطاقة التي تعدها المؤسسات التجارية. وكثيرا ما ترتبط هذه الفجوة بعدم وجود إشارة محددة إلى قياس حقوق الإنسان أو الإبلاغ عنها في التشريعات الاستخراجية في العديد من الدول، على الرغم من الأدلة على مخاطر تنفيذ البرامج الانتقالية في مجال الطاقة على حقوق الإنسان[24].

26 - وفي كثير من الحالات، يحد عدم الإبلاغ عن أداء الانتقال في مجال الطاقة في أشكال وصيغ لغوية يسهل استيعابها من فائدة التقارير على نطاق واسع، وخاصة بالنسبة للمجتمعات المحلية[25]. وثمة حاجة أيضا إلى تصنيف البيانات المتعلقة بالبرامج الانتقالية في مجال الطاقة على أساس مؤشرات حقوق الإنسان والمؤشرات التقاطعية، مثل نوع الجنس والآثار الاجتماعية الاقتصادية للانتقال في مجال الطاقة على الشعوب الأصلية، والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، والفئات الأخرى المعرضة للخطر، من أجل فهم ومعالجة آثار تلك البرامج على حقوق الإنسان.

جيم - عدم إتاحة ما يكفي من سبل الانتصاف الفعالة

27 - في كثير من الحالات، لا توفر الأطر القانونية والسياساتية الحالية التي تنطبق على كلٍ من القطاع الاستخراجي والانتقال في مجال الطاقة إمكانية اللجوء الفعال إلى العدالة وسبل الانتصاف، ولا تعالج بشكل كاف حالة الفئات المهمشة، وذلك على سبيل المثال من خلال عدم تطبيق منظور جنساني على أطر الانتصاف.

28 - وتجعل العوائق الإجرائية في النظم القضائية من الصعب على ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التماس العدالة والحصول عليها. فعلى سبيل المثال، يمكن لمتطلبات حق المثول أمام المحكمة أن تجعل من الصعب جدا على منظمات المجتمع المدني أن ترفع دعوى قانونية نيابة عن المجتمعات المحلية المتضررة من المشاريع وأن تحدد مسؤولية الشركات، بما في ذلك الشركات الأم. وعلاوة على ذلك، قد تضع النظم القانونية عبء إثبات غير متناسب على عاتق المدعين، مما يزيد من صعوبة التماس سبل الانتصاف والحصول عليها في المحاكم. فارتفاع تكلفة التقاضي والحصول على التمثيل القانوني، وعدم كفاية برامج المساعدة القانونية، والتأخيرات العامة في إقامة العدل، كلها أمور تجعل من الصعب على المجتمعات المحلية الحصول على سبل انتصاف من انتهاكات حقوق الإنسان بطريقة عادلة وفي الوقت المناسب.

29 - وبالمثل، وعلى الرغم من زيادة الوعي بإمكانات آليات السبل البديلة لتسوية المنازعات، مثل التحكيم والوساطة في مجال الاستثمار، في تيسير الحصول على سبل الانتصاف، لا تزال مجموعة واسعة من العوائق القانونية والمؤسسية تحد من تطبيقها على نطاق واسع في القطاعات الاستخراجية، ولا سيما من جانب المجتمعات المحلية المتضررة. فعلى سبيل المثال، عندما يقصر التشريع المحلي نطاق المسائل القابلة

(24) انظر https://news.bloomberglaw.com/esg/lack-of-uniformity-in-esg-ratings-system-poses-risks-opportunities و www.globalreporting.org/standards/reporting-frameworkoverview/Pages/default.aspx.

(25) انظر https://impact.economist.com/sustainability/get-to-net-zero/pdfs/10-Inconsistent-measurement-and-reporting_EI.pdf.

للتحكيم على المنازعات التجارية، قد لا يكون من الممكن عرض المنازعات غير التجارية، مثل تلك المتعلقة بالوصول إلى الأراضي أو إعادة توطين المجتمعات المحلية، ولا سيما الشعوب الأصلية، على التحكيم. ومن الواضح أن مثل هذا النموذج غير عادل ولا يمكن الدفاع عنه. وينبغي ألا يكون استخدام السبل البديلة لتسوية المنازعات في تسوية المنازعات الاستخراجية تقييديا. بل على العكس من ذلك، ينبغي أن يسمح هذا الاستخدام للدول والمجتمعات المحلية المتضررة بتسوية مظالمها، بما فيها تلك المتعلقة بتصميم وتنفيذ البرامج الانتقالية في مجال الطاقة، بطريقة شفافة وعادلة وميسورة وفي الوقت المناسب. ويمكن أن يساعد في هذا الصدد إدماجُ قواعد واضحة ومحددة لتوجيه التحكيم في المنازعات المتعلقة بآثار أنشطة المؤسسات التجارية على حقوق الإنسان[26].

دال - عدم مشاركة أصحاب المصلحة المتضررين

30 - يثير عدم كفاية مشاركة أصحاب المصلحة في تصميم ووضع وتنفيذ البرامج الانتقالية التي تؤثر عليهم شواغل هامة في مجال حقوق الإنسان وأدى ذلك بالفعل إلى العديد من حالات النزاعات الاجتماعية[27]. وكثيرا ما تكون ل البرامج الانتقالية في مجال الطاقة آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية بعيدة المدى، لا سيما بالنسبة للمجتمعات المحلية التي تعيش بالقرب من مواقع الاستخراج أو التي تعتمد سبل عيشها على القطاع الاستخراجي. وفي جميع المناطق، تلقى الفريق العامل معلومات تبين أدلة متزايدة على إجبار الناس على ترك ديارهم وسبل عيشهم لإفساح المجال لتوسيع نطاق البرامج المناخية و البرامج الانتقالية في مجال الطاقة التي تؤثر على مصادر المياه وسبل العيش المرتبطة بالأراضي والبيئة.

31 - وعندما يتم استبعاد أصحاب المصلحة المتضررين، بما في ذلك المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية والعمال، من عمليات صنع القرار ويجري تجاهل أصواتهم، فإن حقوق الإنسان المكفولة لهم تُقوَّض. ويضمن التمسك بمعايير المشاركة العامة ومتطلبات الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة إمكانية سماع أصوات الأشخاص الأكثر تضرراً بشكل مباشر وأخذها في الاعتبار عند صياغة السياسات والإجراءات التي تؤثر على حياتهم. ولا يؤدي عدم إشراك أصحاب المصلحة المتضررين إلى إدامة اختلال توازن القوى وعدم المساواة والتهميش فحسب، بل يعيق أيضا تحقيق نتائج منصفة وعادلة على حساب حقوق الإنسان.

ثالثا - مسار الإصلاح والآثار المترتبة على المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بالنسبة للانتقال العادل

32 - يوجز الفرع التالي الاتجاهات الرئيسية وأبرز الممارسات الرامية إلى معالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في البرامج الانتقالية في مجال الطاقة. ومن خلال التوافق مع المبادئ التوجيهية، يمكن للقطاع الاستخراجي أن يتغلب على تعقيدات الانتقال إلى مستقبل قائم على الطاقة المستدامة، مع صون حقوق الإنسان.

---

(26) Andi Baaij, "The potential of arbitration as effective remedy in business and human rights: will the Hague rules be enough?", *Business and Human Rights Journal*, vol. 7, No. 2 (May 2022).

(27) انظر على سبيل المثال الرسائل SWE 2022/2 و GUY 1/2022 و OTH 26/2022 و CAN 1/2022 و DNK 2/2021 و OTH 189/2021 و AUS 2/2021 و CHN 17/2018 و AUS 6/2019 و CHN 8/2019 و PER 2/2019 و OTH 25/2019 و OTH 26/2019 و OTH 27/2019. ويمكن الاطلاع على الرسائل على الرابط التالي: https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments.

ألف - الحيز التنظيمي

33 - في جميع أنحاء العالم، تبين انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بتصميم وتنفيذ البرامج الانتقالية في مجال الطاقة في القطاع الاستخراجي أن التدابير الطوعية وحدها لا تكفي[28]. وهناك حاجة إلى "مزيج ذكي" شامل من القوانين والسياسات التي تتماشى مع المبادئ التوجيهية وتوضح ما ينبغي لجميع أصحاب المصلحة القيام به لتعزيز الانتقال العادل في القطاع الاستخراجي.

34 - وتوضح الركيزة الثانية من المبادئ التوجيهية أن المؤسسات التجارية تتحمل مسؤولية احترام حقوق الإنسان، وبالتالي فهي مطالبة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان لتحديد الآثار المترتبة على حقوق الإنسان ومنعها ومعالجتها. ويكرر الفريق العامل توجيهاته بشأن بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان[29]ويرحب بالمبادرات الناشئة المتعلقة ببذل العناية الواجبة الإلزامية في مراعاة حقوق الإنسان التي يمكن تطبيقها على القطاع الاستخراجي والبرامج الانتقالية في مجال الطاقة.

الإطار 1

أبرز الممارسات: بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

سنت بعض الدول، بما فيها ألمانيا وفرنسا والنرويج، تشريعات إلزامية لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وتنظر مناطق ودول أخرى في سن مثل تلك التشريعات. ففي البرازيل، على سبيل المثال، تجري في الكونغرس الوطني مناقشة مشروع قانون بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، يتضمن أحكاما بشأن بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. كما وضع الاتحاد الأوروبي تشريعات للعناية الواجبة الإلزامية في قطاعات محددة، مثل اللائحة المتعلقة بالمعادن المؤججة للنزاعات.

وتشترط حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على المؤسسات التجارية الالتزام بتحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2050 ونشر خطة للحد من الكربون في عطاءات المشتريات العامة[أ].

ويكفل قانون الحقوق العرفية في الأراضي لعام 2022، الذي اعتمدته سيراليون، مساواة المرأة مع الرجل في حقوق الملكية والانتفاع بالأراضي ويحظر التنمية الصناعية، مثل التعدين وأنشطة المزارع والاستغلال الزراعي وتطوير الإسكان، في المناطق المحمية أو المحفوظة أو الحساسة إيكولوجياً.

ووقعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة في شيلي، كجزء من التزامها بالخطة المستمدة من أعمال المبادئ المتعلقة بحقوق الطفل والأعمال التجارية، اتفاق تعاون مع وزارة الطاقة، يتمثل أحد أهدافه الرئيسية في تعزيز تنفيذ المعايير الدولية لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، مع التركيز على حقوق الأطفال والمراهقين، في إطار تطوير مشاريعها المتعلقة بالطاقة.

(أ) انظر www.gov.uk/government/news/firms-must-commit-to-net-zero-to-win-major-government-contracts.

(28) انظر www.business-humanrights.org/en/from-us/briefings/renewable-energy-human-rights-benchmark/.

(29) انظر A/73/163.

35 - وعلى الرغم من هذه المبادرات التي يجري تطويرها، هناك أعمال تجارية، لا سيما في قطاعي الطاقة والصناعات الاستخراجية، ظلت انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عنها كما هي أو حتى زادت، وهو ما لا يتماشى مع الأهداف والطموحات الواردة في اتفاق باريس[30]. ومن شأن استخدام المبادئ التوجيهية لتيسير اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان لمعالجة مسألة مسؤولية الشركات عن تغير المناخ، بوسائل من بينها التطبيق الفعال لبذل العناية الواجبة في مجالي حقوق الإنسان والبيئة، أن يوفر إطارا تشتد الحاجة إليه للممارسة التجارية المسؤولة في القطاع الاستخراجي. ومن الآن فصاعدا، سيكون وضع تعريف شامل للآثار البيئية الضارة حاسما أيضا لفعالية التزامات بذل العناية الواجبة في مجالي حقوق الإنسان والبيئة وتطبيقها على القطاع الاستخراجي.

36 - ومن أجل تمويل الانتقال في مجال الطاقة والوفاء بالتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان، ستحتاج الدول إلى تعبئة مواردها المحلية تدريجيا، الأمر الذي يتطلب تنويعا اقتصاديا وسياسات مالية سليمة. ولذلك لا يمكن إعفاء القطاع الاستخراجي من الضرائب المفروضة على استخراج المعادن أو المواد ذات الأهمية الحاسمة للانتقال في مجال الطاقة، ويجب إلغاء إعانات الوقود الأحفوري لتعزيز الاستهلاك المستدام وريادة الأعمال الإيكولوجية والاستثمار في التكنولوجيات الأنظف.

الإطار 2 **أبرز الممارسات: الخصم الضريبي المتعلق بالعمل المناخي**
في عام 2008، نفذت مقاطعة كولومبيا البريطانية في كندا ضريبة على الكربون، تسمى الخصم الضريبي المتعلق بالعمل المناخي. وتُوَلِّد هذه الضريبة إيرادات يتم إرجاعها إلى المواطنين كتوزيعات أرباح، مما يساعد على تعويض التكاليف المتزايدة من ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري.

37 - ويتحتم على الدول التي تسعى إلى تعميم مراعاة معايير حقوق الإنسان في البرامج الانتقالية في مجال الطاقة أن تعتمد تدابير تحافظ على الحيز التنظيمي المتاح لها للقيام بذلك على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وعلى الصعيد الوطني، سيتم ذلك من خلال معالجة الفجوات وضمان الاتساق في الإطار التنظيمي الساري على القوانين المتعلقة بالانتقال في مجال الطاقة. وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، يتحتم على الدول، عندما تتفاوض على اتفاقات وامتيازات وعقود استثمارية، أن تجتذب استثمارات ومؤسسات تجارية تحترم الحقوق.

(30) انظر على سبيل المثال الرسالتين SAU 2023/3 و OTH 53/2023 والرسائل المرتبطة بها.

الإطار 3

أبرز الممارسات: المعادن والفلزات والبيئة

خلال الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في عام 2022، اعتمدت الجمعية القرار 12/5 بشأن الجوانب البيئية لإدارة المعادن والفلزات، الذي شجعت فيه الدول الأعضاء ودعت أصحاب المصلحة إلى مواءمة ممارساتهم واستثماراتهم في مجال التعدين مع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ذات الصلة.

باء - بناء القدرات

38 - إن مخاطر تأخير الانتقال في مجال الطاقة أعلى بكثير بالنسبة لسبل عيش الناس في جميع أنحاء العالم. ولذلك يتعين أن يصبح تدريب القوى العاملة أولوية بالنسبة للدول والمؤسسات التجارية خلال الانتقال في مجال الطاقة، ولا سيما في الدول النامية، حيث توجد معدلات أعلى من العمال قليلي المهارات في قطاع الطاقة. ومن الضروري تزويد أصحاب المصلحة، ولا سيما العمال الذين قد يخرجون من العمل في القطاع الاستخراجي، بالمعارف والمهارات والموارد المالية والأدوات اللازمة للانتقال إلى قطاعات اقتصادية أخرى أو لإنشاء مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة المستدامة، مع التمسك بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وعند تدريب القوى العاملة، سيكون من الضروري استخدام نهج مراعية للمنظور الجنساني ومعالجة قضايا حقوق الإنسان الأخرى، مثل عمل الأطفال في الاقتصاد غير النظامي. وللرابطات المهنية ومؤسسات التعليم العالي أيضا أدوار رئيسية تؤديها في تقديم المساعدة التقنية وتصميم برامج مصممة خصيصا لتنمية القدرات بشأن الانتقال العادل. ويكتسي تقرير الفريق العامل المعني ببناء القدرات من أجل تنفيذ المبادئ التوجيهية أهمية في هذا الصدد[31].

الإطار 4

أبرز الممارسات: العمل في قطاع الطاقة المتجددة

في الولايات المتحدة الأمريكية، قدمت إدارة التوظيف والتدريب، وهي وكالة تابعة لوزارة العمل، أكثر من 90 مليون دولار في شكل منح للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 24 عاما في مجالي التعليم والتدريب لتوسيع قاعدة القوى العاملة في مجال الطاقة النظيفة.

وتشرف لجنة الفحم الألمانية على عمليات التخلي تدريجيا عن محطات الطاقة التي تعمل بالفحم في البلد. وتمثلت إحدى توصياتها الرئيسية في توفير التدريب الوظيفي والدعم للعاملين في قطاع الفحم. وخصصت حكومة ألمانيا بلايين اليوروهات لدعم انتقال عمال الفحم إلى وظائف جديدة في قطاع الطاقة المتجددة.

وفي تايلند، افتتحت شبكة العالم الأخضر مؤخرا مركز العالم الأخضر لتعلم الطاقة المتجددة في منطقة استُهدفت أصلا بمحطات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم، وهو مشروع للخلايا الشمسية، يقوده المجتمع المحلي ويهدف إلى توفير الطاقة النظيفة لعشرات الأسر، وله وظيفة تثقيفية ستساعد على تكرار المشروع في المجتمعات المحلية المجاورة.

(31) A/HRC/53/24.

وأصدرت سلطنة عمان استراتيجيتها الوطنية للانتقال المنظم إلى صافي الانبعاثات الصفري، لعام 2022، والتي تهدف إلى تحقيق انتقال منظم يقلل من التأثير الاجتماعي للانتقال إلى صافي الانبعاثات الصفري، من خلال توفير فرص جديدة في قطاع الأعمال التجارية الخضراء للعمال، وصقل مهارات المواطنين وإعادة تأهيلهم لشغل وظائف جديدة في قطاع التكنولوجيات النظيفة، مثل إنتاج الطاقة الهيدروجينية، وتصنيع السيارات الكهربائية، والتقاط الكربون وتخزينه.

جيم - التفاعل مع أصحاب المصلحة

39 - يتطلب العمل المناخي الفعال القائم على الحقوق عمليات تشاركية وشفافة[32]. ومن أجل تضخيم أصوات وأولويات أصحاب الحقوق وضمان انتقال عادل، لا غنى عن التشاور الهادف. وهذا يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، التفاعل مع المرأة؛ ومع الشعوب الأصلية، بموافقتها الحرة المسبقة المستنيرة؛ ومع المدافعين عن حقوق الإنسان؛ والنقابات؛ والشباب، باعتبارهم شريحة السكان التي ستتحمل وطأة تغير المناخ؛ والفئات المعرضة للخطر، بما في ذلك الأقليات ومجتمع الميم الموسّع، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمنحدرون من أصل أفريقي.

40 - وينبغي أن تشارك المجتمعات المحلية في وضع وتنفيذ السياسات والأنشطة المتصلة بالبرامج الانتقالية في مجال الطاقة، لا أن تستشار بشأنها فحسب. فتقييمات الأثر الاجتماعي والبيئي القائمة على حقوق الإنسان المجتمعية أو التشاركية، على سبيل المثال، يمكن أن توفر بديلا لتقييمات الأثر التي يقودها مقدمو الطلبات، وقد تضمن نتائج أفضل لأصحاب الحق. وقد تتمثل أدوات مفيدة أيضا في اتفاقات الفوائد المجتمعية أو فوائد أثر المشاريع، وهي عقود بين المؤسسات التجارية والمجتمعات المحلية، تحدد الفوائد والمسؤوليات المرتبطة بالبرامج والمشاريع الانتقالية في مجال الطاقة. ويمكن أن تشمل هذه الاتفاقات أحكاما تتعلق بتقاسم الإيرادات وفرص العمل ومشاريع التنمية المجتمعية، في جملة أمور.

41 - والشعوب الأصلية هي إحدى الفئات الأكثر تضررا في الانتقال في مجال الطاقة، حيث تشير الدراسات إلى أن أكثر من نصف موارد العالم التي تعتبر أساسية للانتقال في مجال الطاقة تقع على أراضي الشعوب الأصلية أو بالقرب منها[33]. وفي هذا السياق، يجب على الدول أن تكفل حماية حقوق الشعوب الأصلية في التشريعات لضمان الانتقال العادل، بوسائل من بينها تدوين الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في التشريعات.

الإطار 5

أبرز الممارسات: التعدين المسؤول

الشركة القابضة لمجموعة شركات AXIS المحدودة (AXIS Capital Holdings Limited)، هي أول شركة تأمين في أمريكا الشمالية تعلن أنها لن تضمن مشاريع جديدة لا تحصل على الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة، على النحو المبين في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

(32) انظر www.ohchr.org/Documents/Publications/FSheet38_FAQ_HR_CC_EN.pdf.

(33) John R. Owen and others, "Energy transition minerals and their intersection with land-connected peoples", *Nature Sustainability*, vol. 6 (February 2023).

وتقدم مبادرة ضمان التعدين المسؤول تقييمات مستقلة من جانب طرف ثالث لمواقع التعدين ويديرها القطاع الخاص والمجتمعات المحلية والعمال والمجتمع المدني.

وتمثّل مشروع كهربة جزيرة هوابي في شيلي، الذي تم تطويره بين عامي 2017 و 2018، في مشروع مشترك بين القطاعين العام والخاص، يهدف إلى تمكين سكان الجزيرة من الحصول على الكهرباء باستخدام الألواح الشمسية. وقد اشترك في تصميم المشروع شعب المابوتشي هويليشي الأصلي الذي يعيش في الجزيرة، مع التركيز بشكل خاص على نهج قائم على حقوق الإنسان. وتفاعلت الدولة وقطاع الأعمال ومجتمع الجزر بنشاط فيما بينها أثناء تخطيط المشروع وتنفيذه واستعراضه.

42 - وتتطلب حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين أيضا اهتماما خاصا لضمان انتقال عادل. وكثيرا ما تؤدي آثار أنشطة التعدين على حقوق الإنسان والبيئة إلى أعباء أكبر ومتمايزة على المرأة، الأمر الذي يتطلب بدوره اتخاذ تدابير إنصاف تعالج أوجه عدم المساواة المتقاطعة. فعلى سبيل المثال، تبين الدراسات أن النساء، ولا سيما نساء الشعوب الأصلية، أكثر عرضة لطائفة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان على امتداد سلسلة القيمة في قطاع التعدين، ويقل احتمال حصولهن على فوائد الانتقال في مجال الطاقة[34]. وكثيرا ما لا تؤخذ النساء والفتيات في الاعتبار في خطط التعويض وإعادة التوطين المستمدة من أنشطة التعدين التي تؤثر على حقوقهن، بما في ذلك حقوقهن في السكن والغذاء والعمل ومستوى معيشي لائق. ولذلك يجب إبراز تجارب المرأة في القطاع الاستخراجي، حتى تتمكن السياسات والبرامج من معالجة الفجوات بفعالية من خلال نهج يراعي المنظور الجنساني.

43 - وستستفيد المؤسسات التجارية والدول أيضا من العمل مع النقابات العمالية لضمان النهوض بالسياسات والممارسات التي تحترم حقوق العمال. ويمكن للعمال المساعدة في تيسير إتاحة سبل الانتصاف من خلال تقييم التقدم المحرز نحو أي إجراء علاجي وتقييم استدامة التغييرات في العمليات التجارية لتجنب انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في السياقات التي يعيش فيها العمال في المجتمعات المحلية المتأثرة سلبا بالأعمال التجارية. ومن الضروري أيضا أن تتفاعل المؤسسات التجارية مع المدافعين عن حقوق الإنسان وتتشاور باحترام معهم، وينبغي للدول أن تضمن عدم عرقلة الأنشطة المشروعة للمدافعين عن حقوق الإنسان.

44 - وعلاوة على ذلك، فإن للمنظمات الحكومية الدولية والرابطات الصناعية أدوارا رئيسية تؤديها في وضع أصحاب المصلحة في صميم البرامج الانتقالية في مجال الطاقة على امتداد سلسلة القيمة للقطاع الاستخراجي بأكمله. فمن المهم، على سبيل المثال، مراعاة حقوق الإنسان والآثار البيئية للاقتصاد الأزرق، بما في ذلك مشاريع الطاقة البحرية والتعدين في قاع البحار، وصناعة النقل البحري العالمية، المسؤولة عن نقل 90 في المائة من السلع المتداولة عالميا، بما في ذلك الوقود، والتي تمثل 3 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية[35].

الإطار 6

أبرز الممارسات: فرقة العمل المعنية بالانتقال البحري العادل

(34) انظر https://resourcegovernance.org/sites/default/files/documents/primer_gender_and_extractives.pdf.

(35) انظر www.ics-shipping.org/representing-shipping/maritime-just-transition-task-force/.

فرقة العمل المعنية بالانتقال البحري العادل هي مبادرة أنشـــأتها غرفة الشـــحن البحري الدولية والاتحاد الدولي لعمال النقل والاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية لضمان أن تضع استجابة صناعة النقل البحري لحالة الطوارئ المناخية البحارة في صميم الحل.

دال - الحصول على المعلومات والشفافية وإعداد التقارير

45 - ثمة حاجة ملحة إلى أن تكفل الدول والمؤسسات التجارية إتاحة ودقة البيانات والتقارير المتعلقة بالبرامج الانتقالية في مجال الطاقة، بما في ذلك البيانات المصنفة. والمعلومات الموثوقة والجيدة التوقيت والشفافة والتي يمكن الحصول عليها تتيح لأصحاب المصلحة رصد وتقييم آثار البرامج الانتقالية في مجال الطاقة، وهي تكتسي بالغ الأهمية في التمكين من الحصول على سبل الانتصاف ومكافحة الفساد. وتعد البيانات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بمستويات الامتثال مفيدة بشكل خاص للمجتمعات المحلية المتضررة وأصحاب المصلحة الآخرين لمساءلة الدول والمؤسسات التجارية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي الاستفادة من الأطر الدولية والمحلية لتأمين وتعزيز إمكانية الحصول على المعلومات والإبلاغ الشفاف.

الإطار 7

أبرز الممارسات: الحصول على المعلومات والشفافية

المبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية ومبادرة الكشف عن القوى العاملة الاستخراجية هما نهجان طوعيان يعززان إمكانية الحصول على المعلومات والشفافية.

ويعد اتفاق إسكاسو بشأن الحصول على المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي اعتمد في عام 2018، صكا إقليميا ملزما قانونا مُهِمًّا يعزز الشفافية والعدالة البيئية وسبل حماية المدافعين عن البيئة.

واعتمدت المفوضية الأوروبية مقترحاً بإصدار أمر توجيهي من البرلمان الأوروبي والمجلس بشأن إثبات وتعميم الادعاءات البيئية الصريحة، وهو معروف باسم الأمر التوجيهي بشأن الادعاءات الخضراء (Green Claims Directive)، في آذار/مارس 2023. ويضع هذا الأمر التوجيهي معايير واضحة لتثبت المؤسسات التجارية على أساسها ادعاءاتها وعلاماتها البيئية. وينص المقترح أيضا على وجوب التحقق من هذه الادعاءات بشكل مستقل وضرورة سن قواعد جديدة لإدارة نظم وضع العلامات البيئية لضمان مصداقيتها.

46 - وتؤدي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضا دورا مهما في الانتقال في مجال الطاقة من خلال تيسير الحصول على المعلومات، فضلا عن التفاعل مع أصحاب المصلحة وإتاحة سبل الانتصاف. ويمكن لهذه المؤسسات جمع المعلومات عن القضايا المتعلقة بالانتقال في مجال الطاقة وحقوق الإنسان، وتقديم المساعدة القانونية للمجتمعات المتضررة، وإيداع مذكرات أصدقاء المحكمة، والمساعدة بطرق أخرى.

الإطار 8

أبرز الممارسات: المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

في شيلي، وضعت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان خريطة للنزاعات الاجتماعية والبيئية في البلد، وهي تُستخدم لوضع حلول استراتيجية لانتهاكات حقوق الإنسان في المشاريع الانتقالية في مجال الطاقة. وفي الأرجنتين، تعمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أيضا على وضع مبادئ توجيهية لقطاع التعدين، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان. وختاماً، تقوم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في كينيا بتوثيق أنماط انتهاكات حقوق الإنسان الناتجة عن إزالة الغابات في مختلف القطاعات الإنتاجية، بما في ذلك قطاع الطاقة.

هاء - المستثمرون

47 - سلط الفريق العامل الضوء مرارا وتكرارا على انطباق المبادئ التوجيهية على الجهات الفاعلة المالية[36]. وأعاد التأكيد على مسؤولية المستثمرين المؤسسيين والمصارف عن منع ومعالجة الآثار السلبية على حقوق الإنسان المرتبطة بأنشطتها وسلاسل القيمة الخاصة بها وعلاقاتها التجارية، بما يتماشى مع المبدأين 13 و 17 من المبادئ التوجيهية[37]. ولضمان انتقال عادل، يجب مساءلة المستثمرين بموجب التشريعات والسياسات والمبادئ التوجيهية للصناعة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن يُلزم المستثمرون، على سبيل المثال، ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان من منظور جنساني، بالتشاور المجدي مع المجتمعات المحلية المتضررة، ومنظمات المجتمع المدني، والشعوب الأصلية، والمدافعين عن حقوق الإنسان، ويجب تحديد مسؤوليتهم عن العلاج.

الإطار 9

أبرز الممارسات: الاستثمار المسؤول

تتكون جمعية العمل المناخي +100 (Climate Action 100+) من أكثر من 700 مستثمر يتولون المسؤولية عن إدارة أصول بقيمة 68 تريليون دولار. ويتمثل أحد أهدافها الرئيسية الثلاثة في جعل المؤسسات التجارية تتخذ إجراءات للحد من انبعاثات غازات الدفيئة على امتداد سلسلة القيمة، بما يتماشى مع أهداف اتفاق باريس.

ووضعت المكسيك تصنيفا جديدا للاستدامة فيما يتعلق بالاستثمارات، يحدد ويوسم الأنشطة الاقتصادية والمالية التي تسهم في التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف البيئية والمناخية.

وكجزء من مبادرة الاستثمار في الانتقال العادل، نشرت مبادرة مبادئ الاستثمار المسؤول دليلا لعمل المستثمرين بشأن الانتقال العادل[أ].

وتهدف لجنة المستثمر العالمي للتعدين لعام 2030 إلى معالجة المخاطر النُظمية الرئيسية التي تتحدى قدرة القطاع على تلبية الطلب المتزايد على الانتقال في مجال الطاقة.

(أ) انظر www.unpri.org/download?ac=9452&adredir=1.

واو - المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة

48 - يتيح التركيز المتزايد على المواطنة المراعية للطاقة، إلى جانب الدور الهام الذي تؤديه المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة في تطوير مشاريع الطاقة الخفيضة الكربون، فرصة لتحقيق اللامركزية والتعجيل بتنفيذ البرامج الانتقالية في مجال الطاقة. ويمكن للمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة التي تركز على الاستدامة أن تقدم حلولا مبتكرة، وأن تزيد المعرفة المحلية، وأن تعزز مشاركة المجتمعات المحلية.

(36) انظر A/HRC/53/24/Add.4.

(37) انظر www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/TransCorporations/WG_BHR_letter_Thun_Group.pdf و www.unepfi.org/industries/banking/banks-and-human-rights-a-legal-analysis-2.

49 - وينبغي للدول والمؤسسات التجارية وأصحاب المصلحة الآخرين أن يقدموا الدعم التنظيمي والمالي والدعم في مجال بناء القدرات، وأن يوفروا الأدوات اللازمة لمساعدة المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة في إدارة آثارها على حقوق الإنسان، ولا سيما في سياق الانتقال في مجال الطاقة. ويمكن أن يساعد توفير بيئات تمكينية لسلوك المؤسسات التجارية المسؤول والمستدام بدوره على خلق فرص جديدة، بما في ذلك فرص العمل، للمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الانتقالية في مجال الطاقة. ومن خلال إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية، يمكن للمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة أن تحفز التغيير الإيجابي بتعزيز فرص العمل الشاملة والمنصفة، مع ضمان الأجور العادلة، وظروف العمل الآمنة، واحترام حقوق العمال.

زاي - المؤسسات التجارية المملوكة للدولة

50 - تعد المؤسسات التجارية المملوكة للدولة جهات فاعلة رئيسية في مجال الصناعات الاستخراجية، بما في ذلك في قطاعات مثل النفط والتعدين والنقل واللوجستيات والتخزين. ويقع على عاتق هذه المؤسسات، بوصفها جهات فاعلة اقتصادية مملوكة للدولة، واجب حماية حقوق الإنسان كما تتحمل مسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، ينبغي لها أن تضطلع بدور رائد في إرساء ممارسات إيجابية تتماشى مع المبادئ التوجيهية، بوسائل من بينها الشفافية والكشف عن المعلومات المتعلقة بالبرامج الانتقالية في مجال الطاقة. وللاطلاع على إرشادات بشأن المؤسسات التجارية المملوكة للدولة، يرجى الرجوع إلى تقرير الفريق العامل بشأن هذه المسألة[38].

الإطار 10 **أبرز الممارسات: المؤسسات التجارية المملوكة للدولة في إسبانيا**
في إسبانيا، يتضمن القانون رقم 2021/7 بشأن تغير المناخ والانتقال في مجال الطاقة شرطا يقتضي من المؤسسات التجارية الكبيرة المملوكة للدولة أو التي تمتلك فيها الدولة نصيباً في حافظة أسهمها أن تكون لديها خطط عمل مناخية وأن تنشر هذه الخطط.

حاء - الاقتصاد غير النظامي

51 - يؤدي التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق على وجه التحديد، والاقتصاد غير النظامي بشكل أعم، دورا هاما في استخراج المعادن الأساسية للانتقال. غير أن التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق لا يزال مرتبطا بمخاطر كبيرة على حقوق الإنسان في عدة دول، ولا سيما فيما يتعلق بعمل الأطفال والحوادث في أماكن العمل. وفي حين أن الحاجة إلى إضفاء الطابع النظامي على أنشطة التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق، من أجل تحسين تنظيمها، قد حُدِّدت ونوقشت في الدراسات، فإن الضرائب وغيرها من الرسوم في العديد من الاقتصادات مرتفعة إلى درجة أن عملية إضفاء الطابع النظامي عليها عملية معقدة للغاية بالنسبة للمجتمعات المحلية المهمشة[39]. لذلك من المهم فهم تلك التعقيدات ودعم

(38) انظر A/HRC/32/45.

(39) Gavin Hilson, "'Formalization bubbles': a blueprint for sustainable artisanal and small-scale mining in sub-Saharan Africa", *The Extractive Industries and Society*, vol. 7, No. 4 (November 2020).

المجتمعات المحلية التي تعتمد على هذه الأنشطة غير النظامية، بوسائل من بينها توفير فرص بديلة في الاقتصاد النظامي. وقد توفر المبادرات الجارية، مثل الأمر التوجيهي للاتحاد الأوروبي بشأن العناية الواجبة المتعلقة باستدامة الشركات، حافزا مباشرا للمؤسسات التجارية التي تستخدم المعادن لدعم التدريب وتنمية القدرات، وغير ذلك من الجهود الرامية إلى معالجة الآثار السلبية على حقوق الإنسان الناجمة عن التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق.

52 - وبما أن المعادن المتأتية من الاقتصادات النظامية وغير النظامية يتم دمجها بشكل روتيني أثناء المعالجة، فليس ثمة مصداقية في قيام المؤسسات التجارية بتأكيد أن سلاسل القيمة الخاصة بها خالية من عمل الأطفال أو غيرها من المخاطر على حقوق الإنسان. ويمكن أن يسهم تقديم المساعدة والدعم التقنيين في عملية إضفاء الطابع النظامي، فضلا عن المبادرات الأخرى الرامية إلى معالجة آثار التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق على حقوق الإنسان، في تحقيق انتقال عادل من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، وتشجيع ممارسات التعدين المستدامة، وتمكين تنمية القدرات في مجال حقوق الإنسان، وتحسين الإدماج الاجتماعي، على سبيل المثال، من خلال تمكين المرأة ووقف عمل الأطفال[40].

الإطار 11

أبرز الممارسات: التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق

يعمل التحالف من أجل التعدين المسؤول مع العاملين في أنشطة التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق لمساعدتهم على تحسين أدائهم البيئي والاجتماعي، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان. وتعمل المنظمة، من خلال أدواتها في مجال حقوق الإنسان ومواردها المعرفية، عن كثب مع المجتمعات المحلية لضمان احترام حقوقها.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أثبت مشروع موتوشي الإدماج الناجح لمعايير حقوق الإنسان في تعدين الكوبالت الحرفي. وقد أضفى مشروع موتوشي التجريبي، حتى اختتامه في عام 2020، الطابع النظامي على التعدين على نطاق ضيق، حيث زوَّد العاملين في أنشطة التعدين بمواقع مناجم مجهزة بالآلات وحسَّن تدابير السلامة. وأدى استخدام الآلات الحديثة إلى زيادة الإنتاجية وتقليل مخاطر الحوادث. ولم يؤد إشراك المرأة في أنشطة التعدين إلى إنهاء تهميشها فحسب، بل ساعد أيضا على الحد من عمل الأطفال. ومن خلال مضاعفة دخل الأسر المعيشية، تمكنت تلك الأسر من إرسال أطفالها إلى المدرسة بدلا من المناجم. وانتهى المشروع التجريبي لإضفاء الطابع النظامي في آذار/مارس 2020 بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتلا ذلك وقوع العديد من الوفيات المرتبطة بالعمل.

ووفر مشروع دعم قطاع المعادن للتنويع الاقتصادي الذي يدعمه البنك الدولي موارد معرفية وقام بتنمية قدرات ما يقرب من 000 20 من العاملين في أنشطة التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق في نيجيريا لمساعدتهم على تحسين أدائهم البيئي والاجتماعي وأدائهم في مجال حقوق الإنسان.

وفي مقاطعة كالداس في كولومبيا، أنشأت الحكومة الإقليمية مناطق تعدين قانونية لمعالجة المشاكل المرتبطة بالاقتصاد غير النظامي. والتزم عمال المناجم في هذه المناطق باستخدام أساليب التعدين المنخفضة الأثر وتلقوا التدريب. وفي حالة شركة لا كاسكادا للتعدين، أدى إضفاء الطابع

(40) انظر www.iisd.org/system/files/publications/igf-asm-global-trends.pdf.

النظامي إلى تحسينات كبيرة في العمالة والصحة والسلامة وحماية البيئة وتدريب عمال المناجم. وتم الاعتراف لشركة لا كاسكادا بهذه الممارسات وحصلت على شهادة التعدين العادل ((Fairmined Certification في عام 2017، وهي الآن قادرة على تسويق معادنها دوليا.

طاء - خفض الاستهلاك في الدول ذات الاستهلاك المرتفع

53 - سيكون الحد من الاستهلاك وتنفيذ استراتيجيات "خفض النمو" (de-growth) أيضا عنصرين حاسمين في تحقيق انتقال عادل نحو مستقبل مستدام. وبالإضافة إلى الانتقال إلى مصادر الطاقة النقية أو الخضراء، من المهم بنفس القدر معالجة أنماط الاستهلاك التي تدفع الطلب المفرط على الطاقة، وخاصة الممارسة المتمثلة في دعم استخدام الهيدروكربونات. وتشجع الإعانات الحكومية للوقود الأحفوري على استهلاك الوقود كثيف غازات الدفيئة، وقد وصفت في العديد من الدراسات بأنها مساهم كبير في تغير المناخ وعقبة أمام الانتقال في مجال الطاقة[41]. وفي هذا الصدد، ينبغي للشركات الاستخراجية أن تدعم إلغاء الإعانات، لا أن تقف في طريقه.

54 - وهناك أمثلة حديثة العهد على إعلان الدول عن إنهاء إعانات الوقود الأحفوري أو إلغائها تدريجيا. وعلى الرغم من أن هذه الخطط جديرة بالثناء، فإنها يجب أن تكون مصحوبة بضمانات حقوق الإنسان والضمانات الاجتماعية لكفالة ألا تؤدي إلى الافتقار إلى الطاقة أو الاستبعاد الاجتماعي أو فقدان الوظائف أو الفقر أو العودة إلى الكتلة الأحيائية لأغراض التدفئة والطهي، ولا سيما بالنسبة للأشخاص المعرضين للخطر، أو أن تؤدي إلى تفاقم ذلك كله. وكعنصر أساسي في دفع عجلة الانتقال في مجال الطاقة، ينبغي أن يتم إلغاء دعم الوقود بطريقة متوافقة مع الحقوق ومسؤولة لا تترك أحدا خلف الركب.

55 - ومن الضروري كذلك الابتعاد عن الثقافة السائدة للسلع ذات الاستخدام الواحد، وتشجيع بدائل أكثر استدامة، وذلك من أجل الحد من استهلاك الطاقة في الدول ذات الاستهلاك المرتفع. ويتطلب هذا التحول التركيز على ممارسات الإنتاج المستدامة ونماذج الاقتصاد الدائري والاستهلاك الواعي. وعلاوة على ذلك، يجب إعطاء الأولوية للمساعدة في مجال الطاقة وتوزيعها لضمان الإنصاف في الحصول على الطاقة للجميع. ويجب على الدول والمؤسسات التجارية أن تستفيد من البنية التحتية المتعلقة بالصناعات الاستخراجية لإتاحة الطاقة النظيفة للمجتمعات ناقصة الخدمات. فعلى سبيل المثال، يمكن لمشروع مستقل للطاقة يتم تركيبه لتشغيل منجم أن يوفر الكهرباء لأفراد المجتمع المحلي والمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الموجودة في المناطق المجاورة.

56 - ومن خلال إعطاء الأولوية للحصول على الطاقة وتوزيعها، يمكن للدول وشركات القطاع الاستخراجي أن تبدأ في الانخراط في سلوك تجاري مسؤول من خلال معالجة هدر الطاقة وإعادة توجيه الموارد لتلبية احتياجات الطاقة للمجتمعات ناقصة الخدمات.

(41) انظر www.iea.org/reports/fossil-fuel-subsidies-in-clean-energy-transitions-time-for-a-new-approach و www.unep.org/news-and-stories/story/calling-time-fossil-fuel-subsidies.

ياء - المناطق العالية الخطورة

57 - توجد نسبة عالية من الاحتياطيات المعدنية الحاسمة لتوسيع نطاق تكنولوجيات الطاقة المتجددة الحالية في المناطق المتأثرة بالنزاع والعالية الخطورة التي تواجه تحديات كبيرة في الحوكمة[42]. كما أن الاستغلال غير القانوني للمعادن الأساسية للانتقال، والسرقة والاتجار غير المشروع بهذه الموارد، والاتجار بالموارد الطبيعية لتمويل العنف والتطرف، لا تزال أيضا تحديات رئيسية في المناطق العالية الخطورة[43]. وفي هذا الصدد، يسلط الفريق العامل الضوء على عمله المتعلق بالمناطق المتأثرة بالنزاع[44].

58 - ومن أجل معالجة المخاطر على حقوق الإنسان التي تنشأ عن القطاع الاستخراجي في السياقات المتأثرة بالنزاع، من الأهمية بمكان أن تدرج المؤسسات التجارية الإدارة الأمنية المسؤولة في عملياتها المشددة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان[45]. ويجب على أي شخص يشتري المعادن الأساسية للانتقال ويعالجها ويستخدمها أن ينفذ في جميع الأوقات معايير العناية الواجبة المسؤولة والقائمة على الحقوق.

الإطار 12 **أبرز الممارسات: قرار مجلس الأمن 1952 (2010)**
تنتج جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر من نصف الكوبالت في العالم، وهو معدن أساسي للانتقال تقوم الحاجة إليه لتصنيع بطاريات السيارات الكهربائية وغيرها من أشكال البنية التحتية للطاقة المتجددة. وفي ضوء ذلك، دعا مجلس الأمن، في قراره 1952 (2010)، جميع الدول إلى "حث مستوردي المنتجات المعدنية الكونغولية والقطاعات الصناعية التي تقوم بتجهيزها ومستهلكيها على تحري العناية الواجبة" وإلى التصدي لانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

كاف - إتاحة سبل الانتصاف

59 - لضمان انتقال عادل، يجب على الدول والمؤسسات التجارية أن تيسر حصول المتضررين من البرامج الانتقالية في مجال الطاقة على سبل الانتصاف. ويلزم إيجاد وسائل فعالة لحل المنازعات من خلال القوانين ومعاهدات الاستثمار الثنائية والامتيازات والعقود المتعلقة بالقطاع الاستخراجي. ويمكن أن تشمل الإصلاحات الهامة في هذا المجال ما يلي: توسيع نطاق أحكام تسوية المنازعات في العقود الاستخراجية لتعزيز الوصول إلى سبل الانتصاف، لا في حالة المنازعات التعاقدية فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بالشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان الناجمة عن هذه العقود؛ وتوسيع نطاق تطبيق السبل البديلة لتسوية المنازعات

(42) وفقا لتعريف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن المناطق العالية الخطورة هي البلدان التي تتميز "بوجود نزاع مسلح أو عنف واسع النطاق أو مخاطر أخرى لإلحاق الأذى بالناس".

(43) في قرار مجلس الأمن 2482 (2019)، لوحظ ازدياد الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية.

(44) انظر www.ohchr.org/en/business-and-human-rights/business-human-rights-and-conflict-affected-regions-project.

(45) انظر المبادئ 10 و 11 و 16 من المبادئ المتصلة بحماية البيئة فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة، التي اعتمدتها لجنة القانون الدولي. متاحة على الرابط: https://legal.un.org/ilc/texts/instruments/english/draft_articles/8_7_2022.pdf.

ليشمل المنازعات غير التجارية، بما في ذلك منازعات حقوق الإنسان؛ وإلزام المرخص لهم بإنشاء آليات تظلم على المستوى التشغيلي أو المشاركة فيها؛ وإلزام مشغلي القطاع الاستخراجي بالمساهمة في صناديق التعويضات والجبر عن الأضرار المناخية؛ وتمكين المجتمعات المحلية من الحصول على هذه الأموال والتماس سبل انتصاف أخرى ضد مستثمري القطاع الاستخراجي. وينبغي أن تعالج هذه الآليات على وجه التحديد الصعوبات القائمة التي يواجهها المتضررون من البرامج الانتقالية في مجال الطاقة.

الإطار 13

أبرز الممارسات: آليات التظلم

أنشأ بنك التنمية الأفريقي آلية انتصاف مستقلة توفر قناة للمجتمعات المحلية للتعبير عن المظالم المتعلقة بالمشاريع التي يمولها البنك.

ويحتفظ مستشار المساءلة بوحدة التحكم في المساءلة، وهي قاعدة بيانات للقضايا المرفوعة لدى بنك التنمية الأفريقي وغيره من آليات المساءلة المستقلة المماثلة للمشاريع، بما في ذلك البرامج الانتقالية في مجال الطاقة، التي تمولها هذه الآليات.

وقد وضعت غانا خطة تعدين مجتمعية توفر منصة للمجتمعات المتضررة من التعدين للتعبير عن شواغلها والحصول على تعويض عن أي ضرر ناجم.

وفي البرازيل، استخدمت "موائد الحوار" كآلية لتمكين المشاركة المجتمعية الفعالة في صنع القرار والوصول إلى سبل الانتصاف المتصلة بالمشاريع الاستخراجية. ففي بلدية باركارينا، على سبيل المثال، تم إنشاء مائدة حوار للمجتمع المحلي وشركة تعدين بعد الإبلاغ عن آثار بيئية وصحية.

ويحتفظ مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بمرقب المعادن الأساسية للانتقال، الذي يسلط الضوء على حالات انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة المتعلقة بالمعادن الأساسية للانتقال.

60 - كما أن آليات التظلم على المستوى التشغيلي، والتي يمكن توسيع نطاقها لتشمل سلسلة القيمة، تكتسي أهمية بالغة أيضا في تيسير الوصول إلى سبل الانتصاف. ويمكن للمؤسسات التجارية كذلك أن تسترشد بهذه الآليات، حتى تتمكن من تغيير سياساتها نتيجة للدروس المستفادة، ومن تجنب تكرارها، ومنع انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل (انظر المبدأين 29 و 31 من المبادئ التوجيهية).

61 - ومع اقتراب سن تشريعات في بعض الدول بشأن العناية الواجبة الإلزامية في مجال حقوق الإنسان، لدى الدول فرصة لاتخاذ خطوات ذات مغزى لتحسين إتاحة سبل الانتصاف، بوسائل من بينها الأحكام المتصلة بتحويل عبء الإثبات، لأن محدودية الوصول إلى الأدلة، مثل الوثائق الداخلية للمؤسسات التجارية، كثيرا ما تجعل من الصعب على المدعين إثبات ادعاءاتهم. ويمكن للدول أيضا أن تعزز التدابير والآليات التي تعزز إمكانية اللجوء إلى العدالة وتدابير التعويض ورد الحقوق وإعادة التأهيل. ويمكن أن تشمل هذه التدابير توفير الحماية والدعم للمدعين ومتطلبات تدريب الجهاز القضائي، حتى يفهم المحامون ونقابات المحامين والقضاة التحديات المحددة للانتقال في مجال الطاقة، وتتوفر لهم القدرة على التعامل بفعالية مع القضايا التي تنطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

62 - يجب على الدول اغتنام الانتقال الجاري في مجال الطاقة كفرصة لتعزيز قوانين وسياسات الانتقال العادل ومساءلة المؤسسات التجارية، بما في ذلك المستثمرون، عن انتهاكات حقوق الإنسان عبر سلسلة القيمة بأكملها. ومن خلال اتخاذ إجراءات بناء على التوصيات الواردة أدناه، يمكن للدول والمؤسسات التجارية كفالة أن يتضمن السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ اتفاق باريس ضمانات لحماية حقوق الإنسان.

63 - ومن أجل النهوض بانتقال عادل، ينبغي للدول أن تكفل اتساق السياسات في القطاع الاستخراجي، بما في ذلك تنفيذ التشريعات المتعلقة بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. ومن أجل تعزيز اتساق السياسات، يجب وضع سياسات الطاقة والبيئة والاستثمار بشكل تعاوني، مع ضمان حماية حقوق الإنسان دائما. وستتطلب عملية ضمان انتقال عادل أيضا تنسيقا قويا بين المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية، والحكومات الوطنية، وكذلك مع الحكومات دون الوطنية. ويجب على الدول أن تحترم التزاماتها خارج إقليمها، لأن الجهود المبذولة للوفاء بالالتزامات المناخية الدولية محليا لا يمكن أن تبرر التغاضي عن انتهاكات حقوق الإنسان في الدول التي تجري فيها الأنشطة الاستخراجية. وتؤثر شروط اتفاقات القطاع الاستخراجي على قدرة الدول على تنظيم سلوك مؤسسات الأعمال في سياق انتقال عادل قائم على حقوق الإنسان. ولذلك ينبغي للدول أن تحافظ على حيز سياساتها المحلية عند التفاوض على عقود أو امتيازات أو اتفاقات ثنائية استخراجية جديدة أو عند إصلاح الاتفاقات القائمة، من أجل الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان بموجب القانون الدولي ووفقا للمبدأ 9 من المبادئ التوجيهية.

64 - ويجب على المؤسسات التجارية، ولا سيما تلك العاملة في القطاع الاستخراجي، أن تؤدي دورا لا غنى عنه في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان عند تصميم وتنفيذ البرامج الانتقالية في مجال الطاقة. وينبغي للمؤسسات التجارية أن تعمل على إدماج حقوق الإنسان في الخطط والبرامج الانتقالية الجارية في مجال الطاقة لمعالجة الآثار السلبية على حقوق الإنسان، بوسائل من بينها الحوار الاجتماعي. وسيؤدي تحسين الكشف عن المعلومات والشفافية إلى اتخاذ قرارات أكثر استنارة ويمكن أن ييسر أيضا إتاحة سبل الانتصاف. وعلاوة على ذلك، فإن العدد المتزايد من التطورات التنظيمية التي تتكشف على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية يزيد من التوقعات بقيام شركات القطاع الاستخراجي، بما في ذلك المستثمرون، بمنع الآثار السلبية لجهودها المتعلقة بالانتقال في مجال الطاقة على حقوق الإنسان والتخفيف من حدة تلك الآثار ومعالجتها. ومن أجل النهوض بالانتقال العادل، ينبغي تصميم البرامج الانتقالية في مجال الطاقة مع مراعاة المعايير الدولية لحقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية، بما في ذلك المعايير المتعلقة بالعمل اللائق، وبناء القدرات، والإدماج الاجتماعي، والمشاركة العامة، وحماية البيئة.

65 - ومع تكشف البرامج الانتقالية في مجال الطاقة في القطاع الاستخراجي، سيكون توافر سبل الانتصاف الفعالة أمرا حاسما لمن قد يتعرضون من أفراد ومجتمعات لانتهاكات حقوق الإنسان خلال الانتقال. وينبغي الإزالة الكاملة لأي حواجز تشريعية ومؤسسية وإجرائية تحد أو تؤخر قدرات الأفراد والمجتمعات المتأثرة سلبا بالبرامج الانتقالية في مجال الطاقة.

66 - وفي نهاية المطاف، لا ينبغي أن يركز الانتقال العادل على تحقيق الاستدامة البيئية في أسرع وقت ممكن فحسب، بل ينبغي أيضا إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان، وضمان عدم ترك أحد خلف الركب. ويتطلب الانتقال العادل تغييرات منهجية تعزز أنماط الاستهلاك المستدامة، وتشجع سبل الحصول بإنصاف على الطاقة النظيفة، وتعطي الأولوية لرفاهية الناس والكوكب على السواء، مع إيلاء الاعتبار الكامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

باء - التوصيات

67 - يود الفريق العامل أن يكرر التوصيات الواردة في تقاريره السابقة[46]، وكذلك في تقارير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ[47]، والمقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة[48]، والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية[49]، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين جمعيات[50]، والمقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئياً[51]، وفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتزامات الكيانات غير الحكومية المتعلقة بصافي الانبعاثات الصفري، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان[52]. وإضافة إلى ذلك، يقدم الفريق العامل التوصيات الواردة أدناه.

68 - يقدم الفريق العامل التوصيات التالية إلى الدول:

(أ) اعتماد إطار تنظيمي واضح وشامل لتحقيق أهداف الانتقال في مجال الطاقة بطريقة عادلة وقائمة على حقوق الإنسان. وينبغي للعقود والمساهمات المحددة وطنيا والمشتريات وغيرها من الأطر القانونية المتصلة بالقطاع الاستخراجي أن تتضمن ما يلي:

'1' مطالبة مؤسسات الأعمال باحترام الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان والوفاء بها عند تصميم أو تنفيذ البرامج الانتقالية في مجال الطاقة، بما في ذلك عن طريق تقييم أشكال التمييز المتقاطعة والإقصاء الاجتماعي، ووضع برامج شاملة ومتسقة ومراعية للمنظور الجنساني؛

---

(46) انظر A/77/201 و A/76/238 و A/75/212 و A/74/198 و A/73/163 و A/72/162 و A/68/279 و A/HRC/53/24 و A/HRC/53/24/Add.4 و A/HRC/47/39/Add.1 و A/HRC/47/39/Add.2 و A/HRC/47/39/Add.3 و A/HRC/44/43 و A/HRC/41/43 و A/HRC/35/32؛ و www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/business/workinggroupbusiness/Information-Note-Climate-Change-and-UNGPs.pdf.

(47) انظر A/77/226.

(48) انظر A/77/284 و A/74/161 و A/HRC/31/52.

(49) انظر A/HRC/54/31، و A/HRC/36/46، و A/HRC/33/42، و A/HRC/24/41.

(50) انظر A/76/222.

(51) انظر A/77/183 و A/HRC/54/25 و A/HRC/54/25/Add.2 و A/HRC/51/35 و A/HRC/21/48.

(52) انظر www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/ClimateChange/materials/KMBusiness.pdf.

‘2’ إدراج أحكام إلزامية بشأن بذل العناية الواجبة في مجالات حقوق الإنسان والبيئة وتغير المناخ مع اتباع نهج يراعي المنظور الجنساني، وينطبق على أنشطة الدولة والمؤسسات المملوكة للدولة؛

‘3’ مطالبة المؤسسات التجارية بتحديد وإدارة المخاطر التي تواجهها الشعوب الأصلية والفئات الضعيفة الأخرى، بوسائل من بينها الحصول على الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة الإلزامية قبل اتخاذ أي قرار قد يؤثر على حقوق الشعوب الأصلية؛

‘4’ الاعتراف بعمل المدافعين عن البيئة وحقوق الإنسان وحمايته، بما في ذلك من خلال اعتماد تشريع مناهض للدعاوى الاستراتيجية ضد المشاركة العامة وتنفيذ آليات حماية ممولة بشكل صحيح تضمن حقوق المدافعين؛

‘5’ مطالبة شركات القطاع الاستخراجي بإثبات أنها تتخذ إجراءات فعالة لمعالجة آثار البرامج الانتقالية في مجال الطاقة على حقوق الإنسان والبيئة، من خلال الإبلاغ عن تكوين مجالس إدارتها وتعييناتها وممارسات الشراء التي تتبعها وعملياتها؛

‘6’ معاقبة وتثبيط التمويه الأخضر والادعاءات أو العلامات المضللة المتعلقة بالانتقال في مجال الطاقة من خلال مطالبة المؤسسات التجارية بالكشف، بطريقة شفافة، عن برامجها وتدابيرها المتخذة للانتقال في مجال الطاقة والتقدم الذي يمكن التحقق منه في تنفيذ هذه البرامج؛

‘7’ وضع نهج شاملة وموحدة لجمع البيانات من قبل كيانات القطاع الاستخراجي، وضمان إصدار تقارير عن الانتقال في مجال الطاقة من قِبل المستثمرين بطريقة شفافة ومتاحة للجمهور وبلغات مناسبة مفهومة للمجتمعات المتضررة والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين في الصناعة والمستخدمين النهائيين؛

‘8’ وضع توقعات واضحة لجميع مؤسسات الأعمال من أجل تنفيذ البرامج الانتقالية في مجال الطاقة التي تعزز المشاركة العامة في صنع القرار بطريقة تضمن المساواة وعدم التمييز؛

‘9’ وضع خطط أكثر طموحا وطويلة الأجل للوصول بانبعاثات الكربون إلى مستوى الصفر من أجل إنهاء حالة الطوارئ المناخية وإعمال الحق في بيئة صحية، لا سيما في القطاع الاستخراجي؛

(ب) المشاركة بنشاط على المستوى الدولي لدعم الصكوك الملزمة قانونا قيد التفاوض، مثل تلك المتعلقة بالبلاستيك وبالأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛

(ج) تعبئة الموارد المالية والتقنية لمساعدة الدول المعتمدة على الموارد كجزء من جهد عالمي مشترك وتضامن دولي للحفاظ على طموح الانتقال في مجال الطاقة على المسار الصحيح؛

(د) وضع استراتيجيات وتشريعات وطنية ودعم الاستراتيجيات الإقليمية للمعادن الخضراء، من أجل تعزيز إنتاج وتوريد المعادن الضرورية للانتقال في مجال الطاقة بشكل موثوق ومسؤول ومتوافق مع المبادئ التوجيهية؛

(هـ) مراجعة السياسات المالية الحالية المتعلقة بالقطاع الاستخراجي والانتقال في مجال الطاقة لضمان احترام حق المجتمعات المتضررة في تقاسم المنافع؛

(و) استعراض العقود والامتيازات وممارسات الشراء واتفاقات الاستثمار الاستخراجية الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة وإعادة التفاوض بشأنها، على سبيل الاستعجال، لإزالة أي قيود تنظيمية تحول دون الانتقال العادل، والتأكد من أن الاتفاقات الجديدة تحافظ على القدرة على التنظيم الفعال للبرامج الانتقالية في مجال الطاقة في القطاع الاستخراجي؛

(ز) إلغاء إعانات الوقود الأحفوري وإعفاءاته الضريبية التي تشجع الاستهلاك المفرط وعدم الاستدامة، عن طريق إزالتها بطريقة عادلة ومنظمة ومسؤولة لا تترك أحدا خلف الركب؛

(ح) وضع برامج اجتماعية ومالية وبرامج لتنمية القدرات والتمكين تزود أصحاب المصلحة، ولا سيما المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة والعمال الخارجين من القطاع الاستخراجي، بالمعرفة والمهارات والأدوات اللازمة للانتقال إلى قطاعات اقتصادية أخرى أو إنشاء مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة المستدامة الخاصة، مع التمسك بمعايير حقوق الإنسان؛

(ط) حماية ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية حتى يتمكنوا من مواصلة عملهم الهام، مثل تعزيز احترام الشركات لحقوق الإنسان والحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة؛

(ي) ضمان أن أي تتبع سريع لتقييمات الأثر البيئي للمعادن والمواد الأساسية يتعامل بشكل كاف مع جميع الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان؛

(ك) النظر في التصديق على اتفاق إسكاسو، بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس)، بالنسبة للدول الأخرى؛

(ل) تعزيز تنسيق السياسات واللوائح التنظيمية للقضاء على الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، ولا سيما المعادن الأساسية للانتقال، وتهريبها وسرقتها والاتجار غير المشروع بها؛

(م) تيسير إضفاء الطابع النظامي على التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق، بوسائل من بينها ما يلي:

‘1’ تقديم الدعم التقني والمالي للعاملين في التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق؛

‘2’ ضمان الامتثال لمعايير الصحة والسلامة والبيئة وحقوق الإنسان في جميع مواقع التعدين؛

‘3’ تشجيع ودعم القيادة القوية داخل المجتمعات المتضررة لتعزيز تمكين المرأة وحماية الأطفال؛

‘4’ ضمان أن تغطي سياسات التعدين وتنفيذ تلك السياسات خصوصيات قطاع التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق؛

‘5’ إشراك عمال المناجم بشكل فعال في قطاع التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق لإيجاد حلول قائمة على الحقوق للاقتصاد غير الرسمي؛

(ن) تيسير إتاحة سبل الانتصاف، بوسائل من بينها ما يلي:

‘1’ وضع مبادئ توجيهية لتسوية التظلمات والمنازعات والنزاعات، بما في ذلك إنشاء مكتب لأمين المظالم وهيئة مستقلة معنية بالرقابة على الشركات يمكنهما إدارة المنازعات المتعلقة بالبرامج الانتقالية في مجال الطاقة إدارة فعالة؛

‘2’ وضع أنظمة وسياسات واضحة وشاملة بشأن استخدام السبل البديلة لتسوية المنازعات لضمان تسوية منازعات الانتقال في مجال الطاقة في الوقت المناسب وبطريقة سريعة وفعالة تخفف من حدة التوترات وتعزز إتاحة سبل الانتصاف في الوقت المناسب؛

‘3’ تحميل المؤسسات التجارية المسؤولية بموجب القانون المدني والجنائي عن أي آثار سلبية على حقوق الإنسان والبيئة لسلاسل القيمة العالمية والعمليات والعلاقات التجارية الخاصة بها؛

‘4’ تنقيح التشريعات ومعاهدات الاستثمار الثنائية والامتيازات والعقود المتعلقة بالقطاع الاستخراجي لتوفير تدابير وآليات تتيح إمكانية اللجوء إلى العدالة والتعويض ورد الحق وإعادة التأهيل؛

(س) إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتزويدها بالموارد المالية لجملة أمور منها مساعدتها على تنسيق إجراءات المشاركة وآليات التظلم ذات الصلة والإشراف على إجراءات الإصلاح نتيجة لآثار البرامج الانتقالية في مجال الطاقة؛

(ع) ضمان حصول المسؤولين الحكوميين والقضاة على التدريب والقدرة اللازمين لرصد آثار البرامج الانتقالية في مجال الطاقة على حقوق الإنسان؛

(ف) وضع برامج للتوعية العامة وتنمية القدرات بشأن الاستهلاك المستدام والانتقال العادل لتمكين جميع أفراد الجمهور من فهم حقوقهم ومسؤولياتهم بشكل أفضل في سياق الانتقال في مجال الطاقة؛

(ص) ضمان أن المؤسسات المملوكة للدولة وغيرها من الوكالات الحكومية في القطاع الاستخراجي أو التي تتعامل معه تتصرف بما يتماشى تماما مع المبادئ التوجيهية لمنع الآثار الماسّة بحقوق الإنسان والتخفيف من حدتها؛

(ق) الانخراط، عند تطوير استراتيجيات الانتقال في مجال الطاقة، في مشاورات هادفة مع جميع أصحاب المصلحة وضمان الحصول على الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة من الشعوب الأصلية.

69 - ويقدم الفريق العامل التوصيات التالية إلى المؤسسات التجارية، بما في ذلك المستثمرون:

(أ) ضـــمان توافق جميع برامجها الانتقالية الحالية والمســـتقبلية في مجال الطاقة مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، فضلا عن المبادئ التوجيهية، بوسائل من بينها تقييم أشكال التمييز والإقصاء المتقاطعة من أجل وضع برامج شاملة ومتسقة ومراعية للمنظور الجنساني؛

(ب) مواءمة ممارساتها التجارية وسياساتها وعملياتها وهياكل حوكمتها وقراراتها مع أهداف اتفاق باريس، بما في ذلك اشـــتراط أن تحترم الأطراف (ولا ســـيما المؤســـســـات المملوكة للدولة) حقوق الإنسان وتعززها وتراعيها عند اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ؛

(ج) بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان والبيئة في تصميم وتمويل وتنفيذ البرامج الانتقالية في مجال الطاقة في جميع عملياتها، بما في ذلك اتباع نهج يراعي المنظور الجنساني؛

(د) ضـــمان التشـــاور الفعال والهادف مع جميع أصـــحاب الحقوق المعنيين بشـــأن الآثار الفعلية والمحتملة للبرامج الانتقالية في مجال الطاقة على حقوق الإنسان والحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة وضمان الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة للشعوب الأصلية؛

(هـ) تجنب التمويه الأخضر والادعاءات المضللة بشأن البرامج الانتقالية في مجال الطاقة من خلال تقارير واضحة وموثوقة وشفافة ويسهل الوصول إليها؛

(و) وقف معاوضة انبعاثات الكربون ووضع خطط أكثر طموحا للوصول بانبعاثات الكربون إلى مستوى الصفر كأساس طويل الأجل لوقف حالة الطوارئ المناخية وإعمال الحق في بيئة صحية؛

(ز) اتخاذ إجراءات علاجية عاجلة، تشـــمل وقف أي برامج ذات صـــلة بالانتقال في مجال الطاقة ذات آثار ضـــارة على حقوق الإنســـان تســـببها أو تمولها أو تســـاهم فيها، مع إيلاء اهتمام خاص للآثار على الفئات الضعيفة؛

(ح) اســـتخدام نفوذها على علاقاتها التجارية لمنع أو تقليل أو تخفيف أي آثار تتصـــل بحقوق الإنســـان تتعلق بالانتقال في مجال الطاقة تكون قد أســـهمت فيها أو ترتبط بها مباشـــرة من خلال المشتريات أو العمليات أو المنتجات أو الخدمات؛

(ط) الاستثمار في بناء القدرات من أجل ما يلي:

'1' ضمان حصول عمالها على التدريب في مجال حقوق الإنسان والقدرة على رصد آثار المشاريع الانتقالية في مجال الطاقة على حقوق الإنسان؛

'2' تدريب أفراد المجتمعات المتضررة حتى يتمكنوا من المشاركة في بناء وتشغيل المشاريع الانتقالية في مجال الطاقة والاستفادة منها؛

'3' إعادة تدريب العمال على وظائف جديدة في قطاع الانتقال في مجال الطاقة، بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي والنقابات والهيئات العمالية؛

(ي) الالتزام بالشـــفافية، بما يتماشـــى مع المعايير العالمية مثل المبادرة الخاصـــة بشـــفافية الصناعات الاستخراجية؛

(ك) دعم عمل المدافعين عن حقوق الإنســـان البيئية وإظهار عدم التســـامح مطلقا مع الهجمات والأعمال الانتقامية ضد هذه الجهات الفاعلة؛

(ل) إزالة الحواجز التي تحول دون ممارسة حرية تكوين الجمعيات، في جميع مراحل سلسلة القيمة، وتوسيع نطاق هذا الحق إلى ما هو أبعد من الحقوق التي تندرج في إطار العلاقات التقليدية بين صاحب العمل والموظف ليشمل أي شخص يقوم بالعمل.

70 - ويقدم الفريق العامل التوصيات التالية إلى الأمم المتحدة:

(أ) تعزيز ودعم التآزر والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين لنشر وتنفيذ المبادئ التوجيهية في سياق الانتقال العادل؛

(ب) تيسير المشاركة الهادفة والفعالة والمستنيرة لجميع أصحاب المصلحة في صياغة وتنفيذ برامجها ومشاريعها؛

(ج) تحديد وتقليل ومعالجة مخاطر الانتقام من المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية من خلال برامجها؛

(د) تعزيز التعاون الدولي والسياسات والمبادئ التوجيهية التي تشجع على الانتقال العادل؛

(هـ) دعم جهود بناء القدرات من أجل انتقال عادل.